الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

وزارة التعليــم العالــي والبحث العلمــي

قسم: الحقوق **السنة الجامعية 2020 – 2021**

المقياس : المنهجية القانونية

طبيعة المقياس : محاضرة حضورية

السداسي : الثالث

المستوى الدراسي : السنة الثانية ليسانس

مواضيع التدريس :

- الفصل الأول: منهجية إعداد الأبحاث العلمية (السداسي الثالث)
- الفصل الثاني: منهجية التعليق على القوانين و الأحكام القضائية (السداسي الرابع)

من إعداد الدكتور علي لطرش

مقدمة

إن مقياس المنهجية القانونية محور أساسي لكل الدراسات القانونية، الموضوعية أو الإجرائية، وتعد المنهجية قاعدة أساسية بالنسبة لطلبة الحقوق على طول مسار تدرج مستوياتهم العلمية. و لذلك طلبة السنة الثانية جامعي جذع مشترك، هم مطالبون بتحصيل هذا المقياس السنوي، أين قسمت محاضراته إلى فصلين، فصل لكل سداسي من سداسيي الموسم الجامعي 2020 – 2021:

- الفصل الأول: منهجية إعداد الأبحاث العلمية
- الفصل الثاني: منهجية التعليق على القوانين و الأحكام القضائية

أما الفصل الأول فَيَفي العلم المخصص للسداسي الأول، أين خصصته لدراسة المباحث التالية:

- المبحث الأول: الشروط الفكرية والأخلاقية لإعداد البحث العلمي القانوني
- المبحث الثاني: الشروط الموضوعية لإعداد البحث العلمي القانوني
- المبحث الثالث: منهجية تحرير البحث العلمي القانوني

حيث سنخصص شرح هذه المباحث الثلاث على مر ثلاث أسابيع ، كوضع استثنائي للتأقلم مع الوضعية الصحية الراهنة لوباء كورونا كوفيد 19 ، كما سيدعم ذلك عن طريق الأعمال التطبيقية والتواصل العلمي عن بعد .

المبحث الأول : الشروط الفكرية والأخلاقية لإعداد البحث العلمي القانوني

يعد المبحث الأول الجزء الأول من محاضرات السداسي، أين سلطنا عليه الضوء من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: الشروط الفكرية العامة لإعداد البحث العلمي القانوني
- المطلب الثاني: الشروط الفكرية الخاصة لإعداد البحث العلمي القانوني
- المطلب الثالث: الشروط الأخلاقية لإعداد البحث العلمي القانوني

المطلب الأول: الشروط الفكرية العامة لإعداد البحث العلمي القانوني

من الأفضل للباحث الذي يسعى إلى تقديم أبحاث علمية جادة متميزة المضمون أن يؤسس لها أرضية فكرية خصبة ، ولا بد لهذه الخصوبة من ترسيخ فعلي لشروط فكرية عامة ، وهناك العديد منها ، ومن خلال هذا المطلب سوف نسلط الضوء على أهمها من خلال الفروع التالية :

- الفرع الأول : تحرير فكر الباحث من سجون فكر الغير
- الفرع الثاني : توسيع فكر الباحث بالتحرر من مشروطيته الوهمية

- الفرع الثالث : التحرر من الهالة الفكرية للباحث إتجاه موضوع البحث

الفرع الأول: تحرير فكر الباحث من سجون فكر الغير

إن إشكالية البحث العلمي هي تلك الثغرة العلمية المظلمة الفاصلة بين المعارف العلمية السابقة والمعارف العلمية التي نصبوا إليها، وهذه الأخيرة تحتاج إلى تسليط الضوء بكثافة من طرف الباحث. و غالبا ما نجد للباحث أفكارا علمية سابقة ولكنها ليست من قبيل المعارف العلمية البحثية ، بل هي أفكار مقدسة نابعة من تقديس الأشخاص ، من تقديس العلماء وكأنهم منزهون بالكلية عن الخطأ ، فهؤلاء الباحثين قد يصيبون في جزء من بحثم، ولكن بالموازات من ذلك قد يجانبون الصواب في العديد من الزوايا لإنطلاقهم من إعتقاد يقين صواب بحث من يقدسوه ، والمقَدَسُ بشرٌ له عقل محدود قد يصيب تارةً ،كما قد يجانب الصواب تارةً أخرى .[1]

الفرع الثاني : توسيع فكر الباحث بالتحرر من مشروطيته الوهمية

لقد قدم لنا يوما أحد أساتذتنا[2] الكرام شكل من تسعة نقاط ، وطلب منا توصيلها ببعضها البعض بواسطة قلم بشرطين إثنين ألا وهما :

1 دون رفع القلم من بداية التوصيل إلى النهاية .

2 أن لا يفوق عدد المستقيمات المرسومة الأربعة .

* * *

* * *

* * *

فحاولنا إنجاز المطلوب من خلال العديد من المحاولات، على سبيل المثال

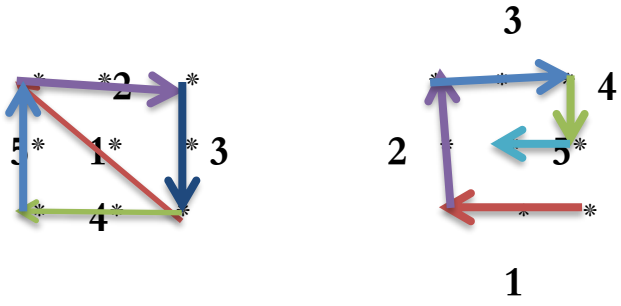

وبالنهاية كل محاولاتنا بائت بالفشل لتحقيق الشرطين معا [3]، ولكن البروفيسور أستاذنا الكريم بين لنا من خلال الرسم أسفله أن تحقيق الشرطين ممكن بشرط تحرير الفكر من مشروطية أخرى عدا الشرطين الإلزاميين الموضوعين لحل إشكال الرسم الكامل .

---

[1] وللمزيد من الأفكار العلمية حول هذا الموضوع عد إلى مؤلف: مناهج التفسير بين الانسلاخ والاستنساخ في ضوء الشريعة و التشريع، لطرش علي عيسى عبد القادر ، دار النشر الجامعي الجديد ، تلمسان ، 2018 .

[2] البروفيسور علال أمين أستاذ التعليم العالي بجامعة تلمسان ، عضو بلجنة التكوين البيداغوجي لذات الجامعة 2017 .

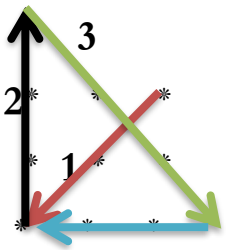

4

ببساطة لم نفلح في الوصول إلى حل لأننا سجنا فكرنا داخل إطار المربع ، وكأنه هناك شرط يفرض علينا ذلك ، وكل ما فعله الأستاذ هو تحريرنا من هذا الشرط الذي قيدنا به أنفسنا .

ونحن في الكثير من الأحيان ننظر إلى إشكاليات البحث من خلال فضاء مغلق مصمم من فكرنا فلا ندرك من خلاله كل المشكلات البحثية التي تشكل في تناسقها الإشكالية ، فكلما زادت نسبة تحرير فكرنا من مشروطياتنا الذاتية لفكرنا البحثي كلما زادت زاوية رؤيتنا العلمية لإشكالية بحثنا ، أي أن نسبة النجاح مهما كانت نسبية إلا أنها تقترب من التحقق عندما نفكر في فضاء مفتوح ، نتنقل فيه بكل حرية من زاوية لأخرى . [4]

الفرع الثالث : التحرر من الهالة الفكرية للباحث إتجاه موضوع البحث

نعني بالهالة الفكرية [5] في هذا الفرع الحالة النفسية للباحث إتجاه نفسه وإتجاه الغير ، والتي قد تؤثر سلبا على موضوع البحث ، وهو ذلك الإنطباع النفسي الذي قد يعطي إشكالية البحث حجما أكبر من حجمها الحقيقي أو يقزمها فيعطيها أهمية أقل من حجمها ، و في كلا الحالتين يجانب الباحث صواب البحث .

وهذا ما يحدث للمعلم والأستاذ الذي يحكم على مستوى تلاميذه وطلبته من خلال تقييم أولي وحيد،ويتخذ من ذلك التقييم منهجية لتبسيط أو تعميق الأفكار التي يلقنها إياهم،ليكتشف في نهاية المطاف بالإمتحان السنوي النهائي أنه كان مجانبا للصواب .

---

[3] أغلب المحاولات كانت تصل إلى رسم 5 مستقيمات دون رفع القلم .

[4] ومن أبسط الأمثلة التي نسوقها لهذا الفرع ، إشكالية عدم تقنين وتنظيم الأسواق الموازية للعملة الصعبة في بعض الدول العربية ، فعندما ننظر لهذه الإشكالية من خلال فضاء علمي رحب غير مقيد بمشروطيات ذاتية سوف نرى العديد من المشكلات العلمية التي تطفح إلى السطح ، مثل : **1**مشكلة إجتماعية كالبطالة ، **2** مشكلة إقتصادية كعدم توسيع الوعاء الجبائي للدولة للإستفادة من جباية نشاطات موازية كهذا النشاط **3** مشكلة ثغرات قانونية في قانون النقد والقرض والقانون البنكي ،**4** مشكلة عدم تقنين مصارف لإحتواء هذه الشريحة المنحرفة في تعاملات غير شرعية ،**5** مشكل سياسي متمثل في غياب إرادة الدولة لتحويل هكذا واقع من إطار غير شرعي إلى إطار شرعي من خلال تقديم مشروع قانون في هذا الشأن إلى البرلمان كسلطة تشريعية ، **6** مشكل إستفحال جريمة تداول العملات المزورة ، **7** مشكل إحتواء الشريحة الإجتماعية في ميداني الضمان الإجتماعي والتقاعد على إختلاف صيغه .

[5] نشاهد الهالة كظاهرة طبيعية في الحجم الكبير للشمس أو القمر ، والذي يترائى لنا كذلك بسبب النور الخارجي الذي يُكَبر الحجم الطبيعي في أعيننا ومخيلتنا وليس الواقع .

المطلب الثاني : الشروط الفكرية الخاصة لإعداد البحث العلمي القانوني

في الواقع هناك العديد من الشروط الفكرية الخاصة التي يجب أن يتحلى بها الباحث العلمي في ميدان القانون ولكن سوف نكتفي بذكر أكثرها أهمية من خلال تسليط الضوء عليها في الفروع التالية:

- الفرع الأول: العلم بروح القانون وفلسفته إجمالا
- الفرع الثاني: العلم بفلسفة القانون موضوع البحث
- الفرع الثالث: التحلي بالصبر و المواظبة
- الفرع الرابع: التحلي بالانضباط العلمي (ليس مجرد حشو)
- الفرع الخامس: التحلي بالموضوعية العلمية

الفرع الأول : العلم بروح القانون وفلسفته إجمالا

غالبا ما يعتقد المتعاملون مع حقل القانون من قضاة ومحامين وفقهاء وباحثين أن هذا الأخير ما عاد يحتاج إلى ميدان الفلسفة ، ولكن هذا التفكير ليس إلا ترجمة عن ضعف ترابط فكر هؤلاء مع الواقع إلى درجة عدم إدراك العلاقة المتوارية بين مختلف الوقوع [6] ومختلف القواعد القانونية المنظمة لها ، فالقانون لم ينشأ من فراغ ، بل وجد قبله الواقع غير المنظم قانونيا ، وتنظيمه يحتاج إلى إبداع فكري يعي ويحلل فلسفة هذا الواقع على سجيته قبل صياغة القواعد القانونية المنظمة له [7] ، وإلا كانت صياغة هكذا قواعد مجرد صياغات عقيمة حينا وساذجة أحيانا كثيرة ، ونتيجتها قوانين سيئة قد تحتاج إلى التعديل ، ولذلك الباحث في ميدان القانون عليه أن يكون مسلحا بعلم فلسفة القانون قبل الإبحار في بحث القانون ذاته ، فالمشرع يحتاج إلى ذلك لصياغة قانون صحيح معبر عن الواقع ، والسلطة التنظيمية تحتاج إلى ذلك لصياغة تنظيمات صحيحة تعكس تنظيم الواقع ، والقاضي يحتاج إلى ذلك بشدة عند تعامله مع الثغرات القانونية ، حينها يحتاج إلى الإجتهاد قبل إصدار أحكامه القضائية ، وأكثر هؤلاء حاجة إلى فهم هذا الترابط بين فلسفة القانون والقانون هم الفقهاء والباحثون لإخراج أبحاث ونظريات علمية قيمة وذات جودة ، حيث نجد المشرع ، المنظم والقاضي يغذون فكرهم من مصادر الفقه والبحث قبل الإنطلاق في سير مهامهم ، كل حسب سلطاته المدسترة .

الفرع الثاني : العلم بفلسفة القانون موضوع البحث

لكي يصل الباحث العلمي في ميدان قانون ما إلى إخراج بحث علمي قيم عليه أن يربط هذا القانون بجذور إصداره أولا ثم جذور الواقع المتصل به ثانيا.

---

[6] الوقوع جمع واقع ، ونقصد بالوقوع هنا كل أنواعه : الاجتماعية، الاقتصادية ، الثقافية ، السياسية .....إلاخ ، وكل هذه الوقوع ينظمها الفكر البشري من خلال تحويل مختلف العلاقات الناشئة بها إلى قواعد قانونية عامة ومجردة تحقيقا للتنظيم وللعدالة .

[7] فمثلا المناطق الاقتصادية الحرة وجدت كواقع في حقل الاستثمارات الدولية قبل تقنينها ، وإن التقنين الصحيح لها يحتاج أولا إلى فهم فلسفة قيام هكذا مناطق في الواقع الاقتصادي ، وعلى هذا الأساس كانت تقنينات بعض الدول لهذه المناطق سيئة لفهم سيئ لفلسفتها .

أما جذور إصداره فنقصد بها كل الأعمال التحضيرية التي تسبق إصدار القانون موضوع البحث في الجريدة الرسمية ، سواء كانت هذه الأخيرة على مستوى السلطة التشريعية [8] أو على مستوى الهيئات المراقبة لمدى شرعية ودستورية قواعده [9] ، أو على مستوى الوزارة المعنية بالقانون والمجلس الوزاري إن كان القانون المعني في الأصل مشروع قانون ، ويمتد تتبع هذا القانون حتى على مستوى السلطة التنظيمية إن أصدرت بشأنه تنظيمات كتشريعات فرعية .

أما جذور اتصاله بالواقع فنقصد بها الفلسفة الواقعية التي تحولت إلى فلسفة قانونية ثم إلى قانون، أي على الباحث أن يتواصل مع الواقع بالتحليل ، الإحصاء ، الوصف ، التاريخ والنقد ، لكي يصل إلى قناعات مدى تعبير هذا القانون عن هذا الواقع ، وهذه القناعات تكون ذات جودة على قدر جودة فكر الباحث العلمي .

الفرع الثالث: التحلي بالصبر و المواظبة

إن للصبر قيمة كبيرة في العقيدة الإسلامية ، وأنزل الله تعالى في القرآن الكريم العديد من الآيات الكريمة التي تخلد مآثر هذه القيمة التي رفع بها قيمة الإنسان في الدنيا والآخرة ، وكذلك خلدتها أحاديث الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وأفعال الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين ، ومن هؤلاء نجد العلماء والفقهاء الذين رفع الله بهم صرح الأمة الإسلامية لتبلغ أقاصي الأرض ، فصبر العالم والباحث عن مشقة البحث مهما كان مجال بحثه فيه تحمل للكثير من عدم إشباع حاجات النفس بكل أنواع هذه الحاجات المادية والمعنوية ، نهيك عن الصبر عن أذى الغير في رحلة البحث أحيانا ، فالحصول على المعلومة غير متيسر دائما ، كما أن مثبطي العزائم والهمم العلمية موجودون على أبواب البحث العلمي ينشرون طاقاتهم السلبية ، ولذلك المواظبة على المضي في هذا الدرب العسير ليس بالأمر الهين ، ولكن جني ثماره سيذهب بأس كل تلك الصعاب[10] .

الفرع الرابع: التحلي بالانضباط العلمي

في الحقيقة الانضباط سلوك عملي ظاهر أكثر منه متوار ، فهو تحول للسلوك بدلالة الزمن من العقيدة النفسية الداخلية للفرد إلى العلن الظاهر ، فيظهر على مستوى السلوك الخارجي للفرد في مختلف علاقاته الخارجية مع الغير ومع كل العناصر الحية و غير الحية في البيئة التي يعيش فيها . أما الانضباط على مستوى البحث العلمي في المجال القانوني فيظهر من زاويتين:

الأولى من خلال إبتعاد الباحث عن الحشو العلمي الذي لا يسمن ولا يغني من الفقر العلمي ، وكثيرا ما تمتاز الأبحاث بهذا الشكل عندما تكون مقرونة بمشروطية الحصول على الشهادات العلمية والإرتقاء في سلم الدرجات العلمية ، فغاية البحث ليس البحث بل الوصول إلى الحقائق العلمية بين ما كان معروفا وما نود الوصول إلى معرفته أو تحقيقه ، ولذلك قد نجد فائدة علمية كبيرة في بحث صفحاته تعد على أصابع اليد ما لا نجده في بحث كبير الحجم .

---

[8] مثلا : هل في الأصل هذا القانون مشروع أم إقتراح ؟ ثم الإطلاع على دراسة وتفصيل قواعد مشروع القانون أوالقانون المقترح من طرف اللجنة المتخصصة في البرلمان ، ثم رأي باقي الهيئات المطلعة على دستورية قواعده ، سواء كان رأيها إستشاري أو إلزامي ، بالإضافة إلى الإطلاع على مناقشته ونسبة التصويت عليه .

[9] فمثلا في التنظيم القانوني الجزائري تمرر القوانين العادية على مجلس الدولة لينظر في شرعيتها ، أما القوانين العضوية فتمرر في هذا الشأن على مجلس الدولة ، والمفارقة بينهما واضحة ، فالأول رأيه إستشاري أما الثاني فرأيه إلزامي .

[10] جني ثماره بالدرجة الأولى على مستوى ذات الباحث ثم بالدرجة الثانية على مستوى الغير من الفئة الموجه لها البحث .

أما الزاوية الثانية فتظهر في مدى انضباط الباحث في تعامله مع الغير الذين ينتهل منهم حاجته من العلم سواء كانوا أساتذة أو ممثلين طبيعيين لأشخاص معنوية عامة أو خاصة ، وطنية أو دولية ، وهذا الانضباط يظهر بالدرجة الأولى في الاحترام الشديد لأوقات مقابلاتهم ، فهو لا يتأخر عن المواعيد ، وإن هم تأخروا يصبر ويتخذ لهم مساحة كبيرة من الأعذار ، كما يخفض لهم جناح الذل من التواضع عند طرح الأسئلة والإصغاء لهم والتحاور معهم ، بالإضافة إلى القراءة العلمية السليمة للغة جسدهم [11] .

الفرع الخامس : التحلي بالموضوعية العلمية

من الصعب جدا الابتعاد كلية عن الذاتية في الأبحاث العلمية الإنسانية والتحلي بالموضوعية المطلقة ، إن لم نقل أنه ضرب من المحال ، أما ما يحدث في بعض الأبحاث العلمية هو شبه تقديس لذات الباحث ، وهذا مكمن الخطر ، والذاتية كلما عظم شأنها في البحث العلمي كلما تقزمت قيمته العلمية ، وتتقزم كذلك قيمة البحث العلمي عند تقديس الباحث لذوات باحثين آخرين ، فيكون حينها فكره مسجون في سجن فكرهم ، فلا تعدوا أفكاره أن تكون من شاكلة التقليد الأعمى . وفي الحقيقة موضوع الذاتية والموضوعية قد شكلا تجاذبا علميا كبيرا في الفلسفة وفي شتى العلوم الإنسانية والإجتماعية ، ولكن ما يهمنا من ذلك كله هو نسبة تواجد كل منهما في بحث الباحث العلمي ، فالقيمة العلمية للبحث تساوي نسبة تواجد الموضوعية فيه ، وبطبيعة الحال هذه القيمة تتناقص بذات قدر تزايد قيمة الذاتية للباحث في بحثه أو لذوات الغير في بحثه من باب التقديس .

المطلب الثالث: الشروط الأخلاقية لإعداد البحث العلمي القانوني

ولقد جادت أقلام الباحثين كذلك بفيض كبير من الشروط الشخصية الأخلاقية التي يجب أن يتصف بها الباحث العلمي لدفع بحثه إلى مصاف الأبحاث العلمية، ونحن من ذلك الفيض سوف نسلط الضوء على أهمها في خمس فروع :

- الفرع الأول: التحلي بالأمانة العلمية في الاقتباس المباشر التام
- الفرع الثاني: التحلي بالأمانة العلمية في الاقتباس المباشر الجزئي
- الفرع الثالث: التحلي بالأمانة العلمية في الاقتباس غير المباشر
- الفرع الرابع: عدم التقليل من شأن أبحاث الغير
- الفرع الخامس: عدم نشر الأفكار لهدم الأخلاق والقيم

الفرع الأول : التحلي بالأمانة العلمية في الإقتباس المباشر التام .

في الكثير من الأحيان يقتبس الباحث من الغير لتحقيق بعض الأهداف ومن أهمها إجراء دراسات مقارنة بين فكر الباحث وفكر غيره من الباحثين والمفكرين ، مساعدة الباحث في تبسيط بعض المفاهيم ، إثراء البحث ، إجراء دراسات مقارنة

[11] فلا يجب الإلحاح في السؤال حيث لا يجب ذلك ، وخصوصا إن لاحظ الباحث تحفظا من طرف الغير المتحاور معهم على سؤال معين ، أو لاحظا تهربا فنيا من طرفهم ، كما يترجم علميا العبوس و حالات التعب التي قد تظهر عند الغير ، فيُغَير مسار الحوار أو يطلب الاكتفاء بهذا القدر إلى موعد لاحق إن تفضل الغير بذلك ، كما أن الكلمات الطيبة المتخلقة المتواضعة تخلق فضاءا من التعاون من الغير نحو الباث .

بين المفكرين والباحثين حول موضوع البحث الذي تناوله الباحث ، إحداث تكامل بين نظرة الباحث ونظرة الغير من الباحثين ، تدعيم أراء الباحث ، أو دحض أراء الغير المناقضة لرأي الباحث .

وفي كل هذه الأحوال على الباحث أن يلتزم الأمانة العلمية من الزوايا التالية:

- النقل الصحيح الكامل لكلام الغير، فأي كلمة قد تسقط عن قصد أو عن غير قصد قد تحرف المعنى الأصلي .
- تمييز الكلام المقتبس من الغير عن كلام الباحث بالإشارة إلى ذلك صراحة أو عن طريق وضع هذا الكلام بين مزدوجتين، والإشارة إلى صاحبه في الهامش .
- النقل الصحيح الدقيق لكل معلومات المصدر أو المرجع المقتبس منه ، وهذه الأخيرة تهم أربعة أشخاص : الباحث ذاته من حيث إتصافه بالأمانة العلمية ثم القارئ لتسهيل دربه في الرجوع إلى المصادر والمراجع التي إنتهل منها الباحث الأصلي ، وتهم كذلك الشخص المحكم إن قُدم هذا البحث للتحكيم، وفي الأخير تهم أعضاء لجنة المناقشة و اللجان العلمية والمجالس العلمية على اختلافها في حال تقديم هذا البحث من أجل الحصول على درجة علمية أو من أجل التأهيل العلمي .

الفرع الثاني : التحلي بالأمانة العلمية في الاقتباس المباشر الجزئي .

قد يقتبس الباحث من الغير اقتباسا جزئيا ، بمعنى أنه يُنقي من كلام الباحث الأجزاء التي يحتاجها ، فيستعمل لهذه العملية مقصه العلمي بأمانة علمية كبيرة ، وبشروط :

- الإشارة إلى الكلام المقتبس إقتباسا جزئيا بمزدوجتين « ».
- الإشارة إلى الجزء المقصوص من الكلام المقتبس بثلاث نقاط متتالية على الأقل « ... » .
- يكون الهدف من القص مشروعا علميا ، بمعنى لا يهدف الباحث من ورائه إلى تشويه سمعة المقتبس من عنده ، أو الانتصار لنفسه بتقديم أفكار مغلوطة عن الغير . أو تدعيم نظرته وأفكاره بالإستناد إلى أفكار الغير بعد تحوير معناها من خلال قص أجزاء منها .

الفرع الثالث : التحلي بالأمانة العلمية في الإقتباس غير المباشر .

إن الإقتباس غير المباشر من أهم الإقتباسات الذي تُظهر سليقة وشهامة الباحث في وفائه بالأمانة العلمية ، حيث في الكثير من الأحيان يصعب إثبات السرقات العلمية لأفكار الغير عندما تصاغ بلغة الباحث ، وخصوصا عندما تكون الأفكار المقتبسة إقتباسا غير مباشر من لغة أجنبية ، أو من خلال مختلف المصادر والمراجع الإلكترونية ، أو من خلال مختلف الحوارات العلمية واللقاءات التي يحضرها الباحث مثل الأيام الدراسية والملتقيات العلمية الوطنية والدولية ومختلف أشكال اللقاءات العلمية .

الفرع الرابع : عدم التقليل من شأن أبحاث الغير

عند الحديث عن عدم التقليل أو التصغير من أهمية أبحاث الغير ، طبعا نحن نتكلم عن علاقة الباحث العلمي مع البيئة التي سيتواصل معها لأخذ حاجته من الزاد العلمي الذي له علاقة مع بحثه ، فسواء وقع هذا التواصل مع الغير مباشرة كأشخاص طبيعيين أو معنويين ، أو حدث ذلك مع تراثهم العلمي في مختلف صوره . يجب على الباحث أن لا يقصي عند الاستماع أو الحوار والتحاور أحدا ، وكذلك لا يستثني من الاطلاع العلمي أي بحث من باب الاستهانة والاستصغار به ، فذلك في المقام الأول ليس من أخلاقيات البحث العلمي ، وفي المقام الثاني قد يجد الباحث في ما كانت تستصغره عيناه زادًا وذخيرة علمية قد لا يجدها في أبحاث أخرى [12] ، وكم من النظريات والأبحاث كانت تظهر صائبة في زمن معين ، وأثبتت أزمنة أخرى مجانبتها للصواب .

الفرع الخامس : عدم نشر الأفكار لهدم الأخلاق و القيم .

وكذلك يعد عدم إقدام الباحث على نشر الأفكار لهدم الأخلاق و القيم الاجتماعية و الإنسانية من الشروط الأخلاقية الشخصية على الرغم من هامش الحرية التي يتمتع به الباحث ، ونحن إذ نشير إلى ذلك ليس من فراغ ، فالأبحاث القانونية التي تدعوا إلى هذا الهدم كثيرة ، وأسباب الإقدام عليها متعددة ، ومنها :

- حب الظهور على الساحة العلمية وفي المجتمع، وبالخصوص عندما تطرح أفكاره جدلا علميا غير مؤسس.
- حب الانتصار للذات ، حتى لو تأكد الباحث أن أفكاره مجانبة للصواب وتشكل خطرا على الإنسانية أو المجتمع أو الدين .
- الرغبة في نصرة أفكار الغير السياسية، الاقتصادية والاجتماعية من باب الإعجاب غير المبرر.
- الرغبة في نصرة أفكار الغير السياسية، الاقتصادية والاجتماعية من باب تحقيق مصالح خاصة.
- نشر أفكار غربية دخيلة من باب التأثر، دون أن يراعي درجة هدمها للقيم الدينية والإنسانية بالمجتمع.[13]

[12] ليست كل الأبحاث التي يشار لها بالبنان بالصائبة ، فقد تحوي بعضها أكاذيب وأغاليط مقصودة وغير مقصودة ، ولذلك على الباحث أن يتحرى ما يطلع عليه قدر الإمكان ، وأن يحدث مقارنات مع أبحاث أخرى واردة من مصبات وروافد موازية .

[13] مثل هذه الأبحاث غير مقتصرة على الأبحاث الفردية بل نجد ها كذلك في الأبحاث المشتركة.

المبحث الثاني: الشروط الموضوعية لإعداد البحث العلمي القان وني

للأبحاث العلمية شكل ومضمون ، ومهما كانت العلاقة كبيرة بينهما فللمضمون حصة الأسد في العلاقة التي تربط بين الباحث والقارئ ، ولذلك كان تركيزنا عليها أكبر من حيث درجة تسليط الضوء على محتواها من خلال المطالب التالية :

- المطلب الأول : أنواع الأبحاث العلمية القانونية
- المطلب الثاني: التمكن من علم المناهج التطبيقية

المطلب الأول : أنواع الأبحاث العلمية القانونية

لقد سلطت الضوء على هذا المطلب الموسوم بعنوان أنواع الأبحاث العلمية القانونية من حيث الأهمية المرجوة من البحث في حد ذاته في خدمة المجتمع عموما أو البيئة التي يستهدفها الباحث خصوصا ، وبناءا على هذه الأهمية سوف نميز بين ثلاث أنواع من الأبحاث العلمية :

- الفرع الأول: البحث العلمي القانوني العقيم
- الفرع الثاني : البحث العلمي القانوني المؤسس على إكتشاف وسد الثغرات القانونية
- الفرع الثالث : البحث العلمي القانوني المؤسس على علاج الواقع
- الفرع الرابع : البحث العلمي المؤسس على سد الثغرات القانونية وعلاج الواقع

الفرع الأول : البحث العلمي القانوني العقيم

إنها الأبحاث القانونية الشكلية السطحية ، هكذا يسميها الأكاديميون وأساتذة البحث ، مكدسة في الجامعات ومؤسسات التعليم ، لا تأخذ من الباحث الوقت الطويل لإنجازها [1] ، ومهما كان الموضوع القانوني للبحث المنجز في الخاص أو العام ، الداخلي أو الدولي ، فغاية الباحث من إعداده ليس البحث عن حل لإشكالية [2] طرحها في مقدمة البحث ، بل غايته استيفاء إجراءات شكلية إلزامية مطلوبة من جهة معينة ، كأستاذه للأعمال الموجهة ، أو كشرط إجرائي لاجتياز مرحلة من مراحل التعليم للحصول على شهادة ، وأحيانا تكون هكذا أبحاث كشروط علمية لإجتياز الدرجات العلمية [3] . وفي كل الأحوال هذه الأبحاث في الغالب عقيمة ، هدر للوقت وإستهزاء بالعلم ، ذلك إحساس لا يعتري القارئ في حد ذاته بل ينطلي على الباحث ذاته .

[1] في الغالب هذه الأبحاث يعدها الطلبة في مختلف أطوار تعليمهم ، وهذا لا يستثني حتى الأساتذة أحيانا .

[2] الإشكالية هي نقطة الفراغ الموجودة بين المعارف السابقة للباحث والمعارف اللاحقة التي يصبوا إليها ، فبقدر كبر الحزمة الضوئية التي يسلطها الباحث بقدر قيمة البحث العلمي الذي ينجزه .

[3] حيث هذه الأخيرة تنشر بالمجلات العلمية المحكمة الوطنية والدولية ، حيث تثار الكثير من نقاط الإستفهام حول مدى مصداقية التحكيم في بعض الأحيان .

الفرع الثاني : البحث العلمي المؤسس على اكتشاف وسد الثغرات القانونية

إن الكثير من الباحثين الأكاديميين ينجزون أبحاثهم العلمية في المجال القانوني من خلال التحليل العلمي لمختلف القواعد القانونية المتصلة بموضوع بحثهم ، سواءا كانت من التشريعات الدولية أو الوطنية ، الأساسية أو العضوية ، العادية أو الفرعية [4] . وهذا التحليل لا نعني به إستخدام المنهج التحليلي فحسب ، بل كل المناهج يمكن أن تستعمل حسب حاجة البحث لها [5] ، و حسب خطة تقسيم البحث . فمن خلال هذه الأبحاث الباحث يكشف اللثام عن الثغرات القانونية [6] في الغالب ، وأحيانا يشير إلى الحلول التي تترائى له لسد هذه الثغرات ،وتُحَكَمُ هذه البحوث في الغالب بجديتها، و لا يعاب عليها إلا عدم اتصالها بالوقوع[7] المستهدفة بالبحث ، حيث يكتفي الباحث بكشف الثغرات القانونية عموما و الإشارة إلى حلول سدها أحيانا .

الفرع الثالث : البحث العلمي القانوني المؤسس على علاج الواقع

إن بعض الوقوع في البيئة التي نعيش فيها لا تتداولها إلا أقلام الصحافة ، ولا يجتمع الأشخاص للحوار والتحاور حولها إلا من باب الحديث العابر ، بالرغم من تشكيلها هاجسا للجميع [8]، وإن الأبحاث العلمية عندما تتواصل مع هكذا ميادين سوف تتواصل مع الواقع لتنقل الصورة الصحيحة للموضوع المعالج ولمختلف المشاكل العلمية التي يثيرها ، للمشكلات البسيطة منها والمعقدة كذلك التي تثير إشكالات علمية ، هذه الأبحاث تنمي البحث العلمي وتساعد مختلف الأشخاص بمختلف السلطات على التعامل مع الواقع بعلمية أكبر .

الفرع الرابع : البحث العلمي المؤسس على سد الثغرات القانونية لعلاج الواقع

لقد سلطنا الضوء في الفرع الثاني من هذا المطلب على البحث العلمي المؤسس على إكتشاف وسد الثغرات القانونية ، كما تناولنا موضوع البحث العلمي القانوني المؤسس على علاج الواقع في الفرع الثاني ، وخرجنا بنتيجة أهمية كليهما في القيمة المضافة للبحث

---

[4] نقصد بالتشريعات الفرعية التنظيمات ، وهي كل ما يصدر عن السلطة التنظيمية من قواعد قانونية مثل : المراسيم الرئاسية الصادرة عن رئيس الجمهورية و المراسيم التنفيذية الصادرة عن رئيس الحكومة أو الوزير الاول ، و القرارات الوزارية الصادرة عن مختلف الوزراء سواء كانت فردية حسب التخصص النوعي والإقليمي لكل قطاع وزاري أو كانت جماعية

[5] سواء كانت هذه المناهج من المناهج التفسيرية كالتفسير التشريعي ، التفسير التنظيمي ، التفسير القضائي ، التفسير الفقهي أو من المناهج التطبيقية مثل : المنهج التحليلي ، المنهج التاريخي ، المنهج الوصفي ، المنهج الإحصائي ، المنهج المقارن .

[6] هذه الثغرات القانونية قد تكون لسبب من الأسباب التالية :

- قواعد قانونية لم يذكرها المشرع ولم يشر إليها نهائيا.
- قواعد قانونية موجودة ولكنها ناقصة ، فلم تحتوي كل العناصر الواجب إحتوائها .
- قواعد قانونية موجودة ولكنها غامضة، فهي في حاجة إلى إزالة اللبس والغموض .
- قواعد قانونية موجودة ولكنها معممة ، فهي في حاجة إلى التفصيل .
- قواعد قانونية متناقضة في حد ذاتها أو متناقضة مع قواعد قانونية أخرى ، فهي حالة تحتاج إلى إزالة التناقض .
- وفي بعض الأحيان حتى القواعد القانونية التي تظهر للعيان أنها واضحة قد نجد بها زوايا عاتمة تحتاج لتسليط الضوء .

[7] الوقوع جمع واقع وليس جمع وقائع ، ونعني به كل أنواع الوقوع : الإجتماعية ، السياسية ، الإقتصادية ، الثقافية ، العسكرية ، القضائية .....إلأخ

[8] من هذه الأمثلة : السوق السوداء في التعامل بالعملة الصعبة ، السوق السوداء في ميدان التجارة ، المهن السوداء الموازية للمهنة الأصلية ، الترخيص ببيع المشروبات الكحولية في مجتمع محافظ ، إتلاف المحاصيل الزراعية للحفاظ على سعرها المرتفع في مجتمع دينه الإسلام ، بيع الذمم في الإنتخابات البرلمانية للغرفة العليا ، تأثير العنف اللفظي بين الرئيس والمرؤوس على أداء المؤسسة .....إلأخ في عالم الإقتصاد ، السياسة ، الثقافة ، الرياضة والإجتماع وغيرها الكثير .

العلمي الذي يجريه الباحث المتخصص في ميدان القانون ، ولكن التركيز على أحدها دون الآخر ينقص من القيمة العلمية لهكذا أبحاث ، فلا تكون متميزة ومتفردة عن باقي التخصصات الإنسانية والإجتماعية ولا مثمرة بنتائجها إلا بجمعها للصفتين معا ، أي الدراسة الواقعية المؤسسة على إكتشاف وسد الثغرات القانونية .

المطلب الثاني : التمكن من المناهج التطبيقية

وكذلك تتطلب جودة منهجية إعداد البحوث العلمية في تخصص الحقوق أن يكون للباحث بسطة من العلم فيما يخص المناهج التطبيقية ، والتي من ضمنها :

- أولا : التمكن من المنهج التحليلي
- ثانيا : التمكن من المنهج المقارن
- ثالثا: التمكن من المنهج التاريخي
- رابعا: التمكن من المنهج الوصفي
- خامسا : التمكن من المنهج الإحصائي

أولا : التمكن من المنهج التحليلي

يعد المنهج التحليلي عميد المناهج العلمية في البحث العلمي للمواضيع المتصلة بالقانون، ولأهميته سوف نسلط الضوء عليه من خلال الزوايا التالية:

- I : تعريف المنهج التحليلي
- II : أهمية المنهج التحليلي
- III : المراحل الأساسية للمنهج التحليلي

I : تعريف المنهج التحليلي

لقد عرف بيرلسون (1952) تحليل المحتوى بأنه "عبارة عن طريقة بحث يتم تطبيقها من أجل الوصول إلى وصف كمي هادف ومنظم لمحتوى أسلوب الاتصال"[9]

كما عرف البعض المنهج التحليلي كما يلي : " هو منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة: تفكيكا أو تركيبا أو تقويما، فإن كان الإشكال تركيبة منغلقة، قام المنهج التحليلي بتفكيكها وإرجاع العناصر إلى أصولها. أما إذا كان الإشكال عناصر

[9] https://www.emaze.com/@AIILZFFF ، التحميل يوم الجمعة 18 /01/ 2019 على الساعة 15.30

مشتتة؛ فإن المنهج يقوم بدراسة طبيعتها ووظائفها ليركب منها نظرية ما، أو أصولا ما تأوي قواعد معينة.كما يمكن أن يقوم المنهج التحليلي على تقويم إشكال ما، أي نقده"[10].

ويمكن أن نعرف المنهج التحليلي في القانون بأنه ذلك المنهج الذي يفكك الإشكالية القانونية إلى مشكلات قانونية ، أين يدرسها الباحث على إنفرادها ،كما يدرسها مجتمعة من حيث التأثر و التأثير في بيئة موضوع البحث من جهة ومن حيث التأثير والتأثر ببيئات أخرى من جهة أخرى للخروج بنتائج ملموسة في الواقع .

II : أهمية المنهج التحليلي

- التنظيم العلمي لعملية تواصل الباحث مع موضوع البحث العلمي
- الكشف عن الزوايا الخفية في موضوع البحث العلمي كالثغرات القانونية مثلا ، وهذا الأخير يحدث من خلال عملية تفكيك موضوع البحث إلى أجزائه المكونة له .
- الكشف عن المشكلات البحثية من خلال تفكيك إشكالية البحث العلمي للموضوع محل الدراسة .
- دراسة العلاقات الموجودة بين المشكلات البحثية بين بعضها البعض .
- دراسة العلاقات الموجودة بين المشكلات البحثية والواقع موضوع التحليل .
- عملية إعادة التركيب للموضوع العلمي بعد تفكيكه يبدد النظرة السطحية للباحث حول الموضوع لتحل محلها نظرة علمية ذات جودة .
- أهم المناهج في تأسيس النظريات القانونية والمبادئ كذلك .
- تحليل فلسفة الواقع قبل تحولها إلى قواعد قانونية ، للوقوف على درجة صواب هذا التحول أو مجانبته الصواب ، على أساس أن الواقع هو الذي ولد فكرة التنظيم ، و هذه الأخيرة تحولت إلى قواعد قانونية .
- من أهداف التحليل كذلك النقد والتقويم .

III : المراحل الأساسية للمنهج التحليلي

لقد خلق الله تعالى جسد الإنسان من أعضاء وروح ، فالروح من علم الخالق تعالى وحده ، أما الأعضاء فهي أنسجة حيوية إنبر علماء الطب من غابر العصور على دراستها ، وما تقدمت علوم الطب بأبحاثها العلمية في هذا المجال إلا بالتقسيم الدقيق لكل عضو إلى أجزائه الخلوية المكونة له ، ثم دراسة خصائص كل خلايا هذه الأجزاء ومختلف العلاقات الناشئة بينها ، ثم بين العضو وباقي أعضاء الجسد ليتواصل البحث العلمي إلى ربط العلاقات العلمية بين العضو والبيئة النفسية للإنسان وبيئته الإجتماعية والبيئات الأخرى . وهكذا البحث العلمي في مجال القانون عندما ينتهج الباحث فيه المنهج التحليلي . وبناءا على ذلك يمكن تقسيم المراحل الأساسية للمنهج التحليلي إلى :

1 : تقسيم موضوع البحث إلى أجزاء

[10] أبو اليسر رشيد ، على موقعه الإلكتروني http://www.aboulyossr.com ، التحميل يوم الجمعة 18 /01/ 2019 على الساعة 22.00

2: دراسة تحليلية إلى كل جزء من أجزاء البحث المتناول على حدى ، كالإشارة إلى مفهومه ، خصائصه ، تأثره وتأثيره بالبيئة التي كان مترابطا معها قبل تقسيم موضوع البحث ، أهمية كل جزء لمفرده وأهميته ضمن النسق العام للموضوع ، مختلف المشاكل العلمية التي يمكن أن يثيرها ، سواء كانت بسيطة أو معقدة ،

3 : دراسة تحليلية لمختلف العلاقات الموجودة بين العناصر المجزئة فيما بينها .

4: دراسة تحليلية لمختلف العلاقات الموجودة بين العناصر المجزئة والبيئة الخارجية من حيث التأثير والتأثر .

5 : دراسة تقييمية إلى كل الدراسات السابقة

مثال تطبيقي عن منهجية إستخدام المنهج التحليلي

البحث مثلا موسوم بالعنوان :

« أضرار تداول العملة الصعبة في السوق السوداء بين التشريع والواقع "[11]

في المرحلة الأولى : يقسم الباحث موضوع البحث إلى أجزاء ضمن محيطها الداخلي

فمثلا :

الجزء الأول : الأشخاص العاملين في السوق السوداء للعملة الصعبة خارجون عن القانون .

الجزء الثاني : الأشخاص العاملين في السوق السوداء للعملة الصعبة غير مُؤَمنين إجتماعيا .

الجزء الثالث : الأشخاص العاملين في السوق السوداء للعملة الصعبة لن يستفيدوا من التأمين على التقاعد .

الجزء الرابع : الأشخاص العاملين في السوق السوداء للعملة الصعبة لا يساهمون في الوعاء الجبائي للدولة .

الجزء الخامس : الأشخاص العاملين في السوق السوداء للعملة الصعبة غير محميين قانونا في مواجهة الغير .

الجزء السادس : الغير المتعامل مع الأشخاص العاملين في السوق السوداء للعملة الصعبة كذلك غير محميين قانونا

الجزء السابع : يعد هذا الوسط بيئة ملائمة لجريمة تزوير وتداول العملة المزورة .

الجزء الثامن : عدم تمكن البنك المركزي للدولة من تحديد الحجم الحقيقي للعملة الصعبة في السوق الموازية .

الجزء التاسع : التأثير السلبي لهذه السوق في تهاوي قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية .

الجزء العاشر : فشل التشريع في تقنين هذه السوق أو توجه الإرادة السياسية للدولة إلى عدم تقنينها .

الجزء الحادي عشر : حجم الخسائر الإقتصادية للدولة جراء فشلها في تفعيل فلسفة إدخار هذه القيم الضخمة للعملة الصعبة .

[11] يجب الإشارة إلى أن أهمية مدى شساعة البحث ، تتعلق بالدرجة الأولى بطبيعة شكل البحث : مداخلة ، مقال ، مذكرة ليسانس ، مذكرة ماستر ، رسالة ماجستير ، أطروحة دكتوراه ، كتاب ، مطبوعة بيداغوجية ...إلأخ ، فلطبيعة البحث أهمية كبيرة في مدى التوسع فيه .

في المرحلة الثانية: يقوم الباحث بدراسة تحليلية لكل جزء من أجزاء الموضوع على حدى ضمن محيطه الداخلي .

في المرحلة الثالثة: يعكف الباحث على دراسة مختلف العلاقات الناشئة بين هذه الأجزاء ضمن محيطها الداخلي

فمن خلال هذا المثال يدرس الباحث على سبيل المثال :

- علاقة قانون النقد والقرض بهذا الواقع الإجتماعي المزري ، وبالواقع الإجرامي كذلك .
- علاقة الدفع والتحصيل الجبائي بالتأمين الإجتماعي والتأمين على التقاعد من خلال قاعدة تضافر كل الأشخاص العاملين سواء الأجراء أو غير الأجراء .
- علاقة هشاشة الإقتصاد الوطني بتهميش وإقصاء شريحة من شرائح المجتمع .
- علاقة العدالة بقضائها الجالس أو من خلال النيابة العامة في حماية المتعاملين مع أشخاص هذه السوق ، علما أن غالبية الموظفين والعمال الأجراء على إختلاف مراكزهم القانونية وحتى غير الأجراء يتعاملون مع هذه السوق عندما لا تسد البنوك حاجتهم من العملة الصعبة في أسفارهم ، وخصوصا الصحية .
- علاقة الإرادة السياسية للدولة بإنخفاض العملة الوطنية .
- علاقة التشريع الإقتصادي بفلسفة الإدخار .

في المرحلة الرابعة : إعادة تركيب هذه الأجزاء ودراسة تأثيرها على المحيط الخارجي .

فمن خلال هذا المثال يدرس الباحث على سبيل المثال :

- تأثير عدم التأمين الإجتماعي على التأمين الصحي لأفراد أسر هذه الشريحة ، وخصوص عند إصابة المعيل بأمراض قد تقعده بالبيت .
- خطورة تأثير العمل غير الشرعي ليس لكونه فقط غير قانوني على مستوى الأشخاص العاملين في حقله ، بل خطورته تمتد إلى تربية النشأ ، فأبسط علاقة بين الطفل ومحيطه الإجتماعي ، وخصوصا محيطة التربوي التعليمي مع أقرانه تبدأ بالسؤال عن عمل الأب ؟ ! ، وبعيدا عن الحرج الذي قد يسببه هكذا تساؤل ومآله على بعض العقد التي قد تتسلل إلى شخصية الطفل ، فالعمل غير القانوني خطورته أعظم عندما يتحول إلى عقيدة راسخة منذ الصغر .
- تأثير هذا الوسط على إستقطاب الإستثمارات الأجنبية .
- تأثير هذا الوسط على التنمية المحلية و الوطنية إقتصاديا .

ثانيا : التمكن من المنهج المقارن

نهيك أن موضوع البحث موجه إلى الأشخاص المختصين في القانون ، إلا أنه وبعيدا عن التخصص ، عندما يصل مصطلح المقارنة إلى مسامعنا ، نشرد بفكرنا مباشرة بين الاختلافات و أوجه التشابه في موضوع الحديث. و لكن المقارنة كمنهج فكري يتفاعل معها كل البشر بكل مستوياتهم العلمية [12] ، بل حتى الأنبياء والرسل عليهم السلام يؤسسون الكثير من الأمور العقائدية على منهج المقارنة بين الخير والشر ، بين الجنة والنار ، بين الجهاد والسلم ، وهذا إبراهيم عليه السلام عندما ساح في الأرض بحثا عن الله راح يبحث ويقارن بين من هو أحق بذلك ، أين قارن بين القمر والشمس قبل أن يهديه ربي إلى عبادته .

إن القانون هو مجموعة من القواعد العامة والمجردة المنظمة لسلوك الأشخاص داخل المجتمع ، فالمقارنة لا تكون فقط على مستوى القواعد بل تمتد إلى المجتمع كذلك ، ونظرا لإستحالة وجود ذلك التشابه المطلق التام بين مجتمعات الدول ، بين التركيبات البشرية لمجتمع الدولة الواحدة [13] ، فالقواعد الوضعية من تشريع العقل البشري الذي يستحيل عليه الإدراك المطلق لكل ما هو حاضر من المقارنات وما قد يحدث مستقبلا ، ولذلك على الباحث في المجال القانوني أن يعي أن إقرار الإختلاف لا يعني بالموزات إقرار التشابه .

وفي مواضيع البحث العلمي المتصلة بالقانون نعمد إلى إستعمال المنهج المقارن إما بصفة مستغرقة داخل ثنايا المنهج التحليلي للموضوع ذاته[14] ، أو منفصلا ومستقلا بذاته حين نحدث مقارنةً خارجية للموضوع ببيئة أخرى [15] . وللتفصيل أكثر سوف نسلط الضوء على هذا المنهج من خلال الزوايا التالية :

- I : تعريف المنهج المقارن
- II : أهمية المنهج المقارن
- III : المراحل الأساسية للمنهج المقارن
- IV : أنواع المقارنة

---

[12] تعد آلية المقارنة من الصفات التي حاب الله عز وجل بها الإنسان ، وهذه الآلية شغالة درينا أو دون أن ندري ، من نعومة أضافرنا إلى أن نبلغ من العمر عتيا ، ومن القَصص الجميل اللائق بهذا المقام ، أن شيخا هرما بلغ من العمر عتيا فقد سمعه ، فقصد الطب لعلاجه . العملية الجراحية كانت جد مستعصية ونسبة النجاح فيها كانت جد متهاوية ، فإتفق الجراح مع الشيخ أن لا يأخذ ثمنه حتى تنجح العملية ، وكان الأمر كذلك أين إستعاد الشيخ سمعه والحمد لله . فلما وقع في أذنه قيمة ثمن العملية دمعت عيناه ، وشاهد الجراح ذلك ، فلان قلبه وقال له : على رسلك الثمن ليس مشكلا ، إخفض فيه كما تشاء وتقدر ، فما عسى الشيخ إلا أن أبهر الجراح كما أبهرنا في جوابه حينما إستدل **بمنهج المقارنة** قائلا : المال متوفر والحمد لله ، ولكنني قارنت بين عطاء الله بلا ثمن ، حيث أعطاني نعم السمع ثمانين سنة ونسيت أن أحمده تعالى عليها ، وأنتم فقط أصلحتم فيه تلفا بثمن كذا !؟ اللهم إجعلنا من الشاكرين ، آمين .

[13] نجد في الجزائر مثلا من جانب اللهجات المختلفة : الشاوية ، القبائلية ، الزناتية ، التارقية ، الشلحية ، الريغية ...إلأخ ، وفي جانب الأفكار الدينية والمذاهب نجد : الصوفية بطرق كثيرة ، الإباضية ، السنية بفكر الإخوان المسلمين ، السنية بفكر السلف الصالح ....إلأخ ، نهيك عن إختلافات في مجالات أخرى .

[14] ومن الأمثلة التي يمكن طرحها : المقارنة بين مشكلة قانونية تابعة لإشكالية البحث وبين مشكلة قانونية أخرى كعنصر من عناصر تقسيم موضوع البحث ، مثلا الموضوع القانوني دائر حول المقارنة بين حقوق الطفل في التشريع والشريعة ، فالباحث حين يُفَصل في البحث يمكن أن يحدث كذلك مقارنات داخلية مستغرقة مثل المقارنة بين حقوق الرضيع وحقوق الطفل في التشريع .

[15] ومن الأمثلة التي يمكن طرحها : المقارنة بين دراسة موضوع في التشريع الجزائري ودراسة ذات الموضوع في تشريع دولة أخرى ، دراسة قانون الإستثمار في إقليم الدولة ثم في المناطق الإقتصادية الحرة لنفس الدولة ، مقارنة بين حقوق الطفل في القانون الحالي بعد التعديل وقبل التعديل

I : تعريف المنهج المقارن

" المنهج المقارن وهو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة. وتستعين العلوم القانونية بالمنهج المقارن في الكثير من الدراسات، وذلك من خلال مقارنة مؤسسات قانونية بمؤسسات قانونية في نظم قانونية أخرى " .[16]

المنهج المقارن من أهم المناهج المعتمدة في الدراسات البحثية القانونية ، حيث يعمد الباحث إلى إستخلاص أوجه الإختلاف والتشابه النسبي الخاصة بموضوع البحث كاملا أو ببعض المشكلات البحثية المتصلة بإشكالية البحث ، هذا من حيث الموضوع أما من حيث الحيز المكاني للمقارنة فالباحث يتحكم فيه حسب حدود البحث الذي قد يشمل مقارنة عينتين داخل نفس المجتمع [17] مشمولين بنفس القانون ، أو مقارنة القانون الداخلي مع قوانين دول أخرى أو مدى توافق القانون الداخلي مع القوانين الدولية .

II : أهمية المنهج المقارن

للمنهج المقارن أهمية بالغة في العلوم القانونية، نلمح أهمها من خلال :

- إعتماد منهج المقارنة يسهل من تحول الفرضيات العلمية التي كانت تدور بخلد الباحث إلى قناعات بإبقاء بعضها لصوبها ، ودحض الباقي لمجانبتها للصواب .
- يسهل من تحول قناعات الباحث العلمية إلى القارئ ، سواء تمثل هذا الأخير في الأستاذ المشرف على البحث ، المجالس العلمية أو لجنة المناقشة أو الغير من الباحثين في ميدان العلم
- يكشف هذا المنهج مواطن الخلل في المجتمع التي يجب تنظيمها قانونا.
- يكشف هذا المنهج كذلك مواطن الثغرات القانونية التي لا تظهر في الكثير من الأحيان إلا بمقارنة مع قوانين أخرى لدول أخرى.
- إحداث المقارنات في بعض المقاييس التي تدرس بالجامعة يسهل للطالب الباحث استيعاب المقياس ويزيد من زمن ترسيخه في الذاكرة.
- يسهل من أداء باقي مناهج البحث العلمي وخاصة التحليلي ، وهذا من خلال كشف الباحث بهذا المنهج لمواطن التشابه والإختلاف.
- يكشف هذا المنهج أحيانا عن علاقات متوارية، لها وقع وأثر على موضوع البحث، كالعلاقة بين الفلسفة الواقعية والفلسفة القانونية والقانون، والعلاقة بين السياسة العامة للدولة والقانون.

[16] د ن ، https://ar.wikipedia.org/wiki ، التحميل يوم 2018/04/12 على الساعة 13.45 .

[17] مثلا : مقارنة تأثير قانون وضعي ما على تنظيم فئة ما داخل المجتمع بفئة أخرى داخل نفس المجتمع .

III : المراحل الأساسية للمنهج المقارن

إنه من المناهج الأساسية التي قد يشير إليها الباحث في العنوان الموسوم لبحثه ، كما قد يشر إلى ذلك في مقدمة البحث بعد طرح الإشكالية ، علما أن هناك من الباحثين من يُجري بعض المقارنات في العرض دون الإشارة إلى إعتماد المنهج المقارن في مقدمة البحث ، وهذا من العيوب الشكلية التي قد يشير إليها أساتذة لجنة مناقشة البحث .

أما المراحل الأساسية لمنهج المقارنة فتتمثل في :

- 1 تدقيق الموضوع أو جزء منه أو المشكلات البحثية التي سيجري بشأنها الباحث المقارنة .
- 2 الإطلاع العلمي وليس السطحي على مواضيع المقارنة التي يحتويها البحث العلمي .
- 3 تحديد أوجه الإختلاف في الدراسة المقارنة .
- 4 تحديد أوجه التشابه ولو نسبيا، لأنه من الصعب حصول ذلك لإختلاف البيئات الخاصة بكل قانون وتنظيم .
- 5 إستخراج النتائج العامة بعد تدقيق التشابه والإختلاف .

IV : أنواع المقارنة

هناك العديد من منهجيات إعتماد منهج المقارنة في العلوم القانونية ، ولعل من أهمها مايلي :

- المقارنة الشاملة : حيث في هذا النوع من المقارنات يكتسح منهج المقارنة كل البحث من البداية حتى النهاية ، وفي الغالب نجد هكذا أبحاث معنونة بعبارة " دراسة مقارنة " إلى جانب عنوان البحث في الصفحة الواجهة للبحث [18].
- المقارنة الجزئية : وهي عكس المقارنة الشاملة أين يقتصر إعتماد منهج المقارنة في جزء أو بعض أجزاء البحث .
- المقارنة بين أنظمة قانونية متقاربة الفكر الفلسفي ، كالمقارنة بين أنظمة قانونية لدول تتبع النظام اللاتيني في التقنين ، أو تتبع النظام الأنجلوساكسوني ، علما أن بعض الفقهاء يطلقون على هذا النوع من المقارنات بالمقاربات .
- المقارنة بين أنظمة قانونية متباعدة الفكر الفلسفي ، كالمقارنة بين نظرة النظام اللاتيني للتشريع ونظرة النظام الأنجلوساكسوني .
- المقارنة بين موضوع مطروح في مدونات قانونية مختلفة ، مثلا : قانون الإنتخاب ضمن القانون الدستوري ، قانون الإنتخاب ضمن قانون الولاية وقانون البلدية .
- المقارنة بين موضوع مطروح في نفس المدونة القانونية ، مثلا : المقارنة بين الحقوق والواجبات للعمال الدائمين ، المتعاقدين والموسميين في قانون العمل ، ومثل المقارنة بين حقوق الرضيع وحقوق الطفل في قانون الأسرة .

[18] ومن هذه الأمثلة : على لطرش ، النظام القانوني للمناطق الحرة العربية **(دراسة مقارنة)** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2017 .

ثالثا: التمكن من المنهج التاريخي

للمنهج التاريخي أهمية بالغة في المناهج العلمية المستعملة في البحث العلمي للمواضيع المتصلة بالقانون ، فهو ليس مجرد سرد تاريخي قانوني ، بل أهميته أكبر من ذلك ، أدناها الإستفادة من السقطات التاريخية القانونية ومن آثار الثغرات القانونية وتأثيراتها على مختلف الوقوع المتصلة بموضوع البحث ، وعلى الرغم من ذلك لا يعد المنهج التاريخي من المناهج الأكثر إعتمادا في البحوث القانونية مقارنة مع المنهج التحليلي ، ولكنه يظل ضروريا في الأبحاث التي تطرح إشكالياتها القانونية بعضا من المشكلات والإشكالات القانونية التي تحتاج إلى سرد تاريخي للخروج بحلول واقعية في نهاية البحث [19] ولهذه الأهمية سوف نسلط الضوء علي هذا المنهج من خلال الزوايا التالية :

- I: تعريف المنهج التاريخي
- II : أهمية المنهج التاريخي
- III : المراحل الأساسية للمنهج التاريخي

I : تعريف المنهج التاريخي

" التاريخ بصورة عامة هو بحث واستقصاء الماضي ، أو هو سجل الخبرات الماضية والمنهج التاريخي هو الذي يوظف التاريخ لمصلحة البحث العلمي لواقع الظواهر المعاصرة " [20].

فإن كان القانون هو مجموعة من القواعد المنظمة لسلوك الأشخاص داخل المجتمع ، فالمنهج التاريخي يدرس تطور هذا السلوك الموازي لتطور القواعد القانونية المنظمة له في إطار كل الوقوع [21].

II : أهمية المنهج التاريخي

للمنهج التاريخي أهمية كبيرة في العلوم القانونية

- تطور الواقع بكل أنواعه[22] يؤدي إلى تعديل القوانين الوضعية كي تتماشى وهذا التطور ، والباحث في الحقل القانوني يحتاج إلى دراسة مسار التعديلات القانونية بدلالة التطورات الواقعية ، للوقوف على مدى جودة تحول فلسفة واقع ما إلى قانون منظم لذلك الواقع .

[19] ومن الأمثلة التي يمكن ضربها في هكذا مقام :

بحث حول التنظيم القانوني للوقف في الجزائر ، هنا يكون الباحث في أمس الحاجة إلى إعتماد المنهج التاريخي وخصوصا لإبراز الحقب التاريخية للوقف : الوقف في العهد العثماني ، الوقف في عهد الإستعمار الفرنسي ، الوقف في التشريع الجزائري .

بحث حول التنظيم القانوني للقضاء الإداري في الجزائر ، وهنا كذلك يحتاج الباحث إلى إعتماد المنهج التاريخي وخصوصا أن الجزائر كانت تتبع القضاء الموحد ، وقبل ذلك كله كان القضاء بتقنين فرنسي إبان الإحتلال ، ومن أهم المراحل التاريخية التي يثري بها الباحث بحثه : القضاء الإداري في عهد الإستعمار الفرنسي ، القضاء الجزائري الموحد ، القضاء المزدوج حيث إنقسم القضاء إلى قضاء عادي مشكل من محاكم إبتدائية ومجالس قضائية كجهة إستئناف والمحكمة العليا كجهة نقض و كأعلى سلطة بالهرم القضائي في القضاء العادي ، أما القضاء الإيداري فمشكل من المحاكم الإدارية الإبتدائية ومجلس الدولة كجهة إستئناف ونقض وهي أعلى هيئة قضائية بالهرم القضائي الإداري الجزائري .

[20] Madeleine Grawitz, Méthodes des sciences sociales, 11eme éditions Dalloz, 2001,p,422.

[21] الوقوع جمع واقع ، ونقصد به كل الواقع الإجتماعي ، السياسي ، الثقافي ، الإقتصادي .....إلأخ

- إستخلاص بعض النتائج التي تحل بعض المشكلات البحثية لدى الباحث .
- تحديد تأثير الأحداث الماضية للمجتمع على الزمن الحاضر [23] .
- الوقوف على أسباب تطور القواعد القانونية .
- الإستفادة من السقطات التاريخية القانونية ومن آثار الثغرات القانونية وتأثيراتها على مختلف الوقوع المتصلة بموضوع البحث .
- من أهم المناهج التي ترسم صورة متكاملة لدى الباحث عن نظرة المشرع للواقع بدلالة الزمن.

III : المراحل الأساسية للمنهج التاريخي

من أهم المراحل التي يجب على الباحث إتباعها في العلوم القانونية عند إعتماد المنهج التاريخي :

- 1 الإشارة إلى إتباع المنهج التاريخي في مقدمة البحث القانوني بعد طرح الإشكالية البحثية .
- 2 الإشارة إلى المشكلات البحثية التي تستوجب إعتماد المنهج التاريخي .
- 3 جمع مختلف المصادر والمراجع التي لها علاقة بالمراحل التاريخية لموضوع البحث من مدونات ومراجع فقهية ومجلات قضائية ومخطوطات تمت للموضوع بصلة .
- 4 القراءة العلمية لهذه المراجع والمصادر قصد إستخراج المعلومات التي تفيد البحث العلمي من الناحية الموضوعية
- 5 ترتيب هذه المعلومات حسب سردها التاريخي بدلالة الزمن .
- 6 التوظيف العلمي لهذه المعلومات داخل العرض بشكل لا يثير ملل الإطلاع عليها ، فهي معلومات تبين تطور القواعد القانونية بدلالة التغيرات الطارئة في المجتمع .
- 7 إستخلاص النتائج العلمية من هذا السرد التاريخي لتوظيفها عند إعتماد باقي المناهج ، وبالأخص المنهج التحليلي .

رابعا : التمكن من المنهج الوصفي

للوصف أهمية كبيرة في تقريب الصورة أو مجموع الصور التي يتناولها الباحث العلمي في بحثه ، فهذا التقريب سيساعده في تصويب باقي المناهج العلمية[24] ، لإستعمالها بمنهجية صحيحة في بحثه ، كما سيساعده في التقليل من درجة مجانبة الصواب ، سواء كان ذلك على مستوى عرض الموضوع أو أثناء إستخلاص النتائج في الخاتمة ، هذا على مستوى الباحث ، أما على مستوى القارئ[25] فالمنهج الوصفي

---

[22] الواقع الإجتماعي ، السياسي ، الإقتصادي ، الثقافي ، الصحي ، التعليمي .....إلأخ

[23] محمد عبيدات وآخرون ، منهجية البحث العلمي القواعد والمرحل والتطبيقات ، ط 2 ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، ص 36

[24] سواء كانت من قبيل المناهج التفسيرية : منهج التفسير التشريعي ، منهج التفسير التنظيمي ، منهج التفسير القضائي ، منهج التفسير الفقهي . أو كانت من قبيل المناهج التطبيقية : المنهج التحليلي ، الوصفي ، التاريخي ، المقارن والإحصائي .

[25] على الباحث أن يضع في فكره ، أن بحثه ليس بضاعة خاملة لتوضع على رفوف المكاتب دون قراءة ، ومن باب القراءة عليه أن يتكيف في آلية طرح أفكاره على مستوى اللغة والتقنية بحسب المستوى العلمي للفئة المستهدفة للإستفادة من هذا البحث .

أبلغ في تقريب صورة البحث إلى التجريد الفكري للقارئ من كل المناهج ، ولكنه قاصر بدونهم ، ولأهميته سوف نسلط الضوء عليه من خلال الزوايا التالية :

- I : تعريف المنهج الوصفي
- II : أهمية المنهج الوصفي
- III : المراحل الأساسية للمنهج الوصفي

I : تعريف المنهج الوصفي

هو تحويل ونقل الصور الشكلية الواقعية للظاهرة المدروسة من الناحية القانونية بلا تزييف[26] من مكان وجودها الأصلي إلى مكان البحث العلمي [27] ، لتيسير إستخدام باقي مناهج البحث العلمي[28] من جهة ، وتبسيط البحث على القارئ والمستمع من جهة أخرى

II : أهمية المنهج الوصفي

تكمن أهمية المنهج الوصفي في أهم مميزاته ، حيث ليست كل مواضيع البحث التي يتناولها رجل القانون تصلح لأن تكون خصبة لإستعمال المنهج الوصفي ، بل بعض المواضيع الإجتماعية ، الإنسانية ، الإقتصادية وغيرها من المواضيع البحثية يمكن أن يتناولها الباحث دونما حاجة إلى هذا المنهج ، لبساطة صورتها في الأذهان . ومن أهم مميزات المنهج الوصفي :

- إنتقال فكر الباحث من ميدان البحث إلى ميدان الواقع موضوع البحث .
- تحول الباحث القانوني إلى مصور معنوي ينقل كل المظاهر الخارجية للواقع موضوع البحث .
- يسهل المنهج الوصفي لرجل القانون التحديد الدقيق للمشكلات البحثية .
- يسهل المنهج الوصفي للباحث القانوني إحداث المقارنات الصحيحة .
- يُمَكن المنهج الوصفي الباحث القانوني في نهاية بحثه من تصور الصورة الجديدة للواقع المدروس بعد حل المشكلات البحثية المنبثقة عن إشكالية بحثه لذلك الواقع .

III : المراحل الأساسية للمنهج الوصفي

قد تختلف الدراسات القانونية عن باقي الدراسات الإجتماعية والإنسانية بسبب إختلاف زاوية النظر للموضوعات المتناولة والوقوع المرصودة ، ولكن في النهاية المواضيع ذاتها ذاتها والوقوع كذلك ، إجتماعية كانت أو إنسانية فهي في الغالب ظواهر معقدة ، وتحتاج

[26] بلا تضخيم ولا تصغير ، بذكر كل التفاصيل اللائقة بمقام الوصف .

[27] مكان البحث العلمي متعدد فقد يتمثل في : مخبر بحث قانوني ، ملتقى علمي ، يوم دراسي ، مقال علمي ،كتاب علمي ، رسالة أو أطروحة بحث ، حوار علمي .....إلأخ

[28] كالمنهج التحليلي والمنهج المقارن .

دراستها العلمية الكثير من الدقة ، حيث تحتاج بالدرجة الأولى إلى دقة وصف الظاهرة أو الواقع أو الحالة ، هذا الوصف تتناسب دقته طرديا مع جودة التحليل العلمي [29] لاحقا . فماهي المراحل الأساسية للمنهج الوصفي في الدراسات القانونية ؟

1- مرحلة الوصف الشمولي للظاهرة

حيث يكتفي الباحث في هذه المرحلة بجمع الأوصاف العامة للظاهرة ، وكأنه ينظر إلى لوحة فنية من بعيد دون البحث في تفاصيلها ، مثلا : وصف الجامعة كمنبر لطلب العلم والبحث العلمي من خلال كليات متخصصة ، حيث كل كلية متكونة من أقسام علمية متخصصة ، ولكل قسم طاقم إداري وطاقم علمي ،كما يوجد بهذه الأقسام مخابر متخصصة في البحث العلمي ، وكمثال ثاني : وصف السوق السوداء لتداول العملة الصعبة بأنه سوق غير مقنن مشكل من أشخاص طبيعيين تتداول صرف العملات الصعبة بهامش أكبر من الصرف المقنن من طرف البنك المركزي مستغلين الثغرات القانونية الموجودة في قانون النقد والقرض .

2- مرحلة الوصف العلمي للظاهرة

أما الوصف العلمي للظاهرة فيمتد إلى وصف كل الزوايا المتفرعة عن الظاهرة موضوع الدراسة والبحث العلمي ، فمثلا ، حسب المثال السابق : السوق الموازية لتداول العملة الصعبة أفرزت العديد من الصور الحَرية بالوصف مثل صورة جريمة تزوير العملة ، صورة تكوين جماعة الأشرار ، صورة عدم استفادة الوعاء الجبائي للدولة من جباية هذه الشريحة ، صورة عدم إستفادة هذه الشريحة من التأمينات الإجتماعية بما فيها التقاعد ، صورة عجز قانون النقد والقرض عن إستيعاب هذه الشريحة .

فكلما كان الوصف العلمي للظاهرة موضوع البحث ذا جودة عالية ، كلما ساهم ذلك في التحليل العلمي الجيد للمشكلات البحثية المكونة للإشكالية التي يطرحها الباحث .

خامسا : التمكن من المنهج الإحصائي

هناك بعض الدراسات القانونية التي تحتاج إلى المنهج الإحصائي ، وبالخصوص تلك المواضيع المتقاطعة بين القانون وباقي الوقوع الإقتصادية و الإجتماعية ، مثل مواضيع قانون العلاقات الإقتصادية الدولية [30]، قانون الأسرة [31]، التعليم [32] ، و هذه الدراسات تؤتي أكلها عن طريق التحليل العلمي للجداول الحسابية و حتى لمنحنيات تطور الظواهر بدلالة الزمن ، إنه المنهج الإحصائي فماهو ؟ وأين تكمن أهميته بالنسبة للدراسات القانونية ، وما هي مراحله الأساسية. وللإجابة على هذه التساؤلات سوف أسلط الضوء على ما يلي :

- I : تعريف المنهج الإحصائي
- II : أهمية المنهج الإحصائي
- III: المراحل الأساسية للمنهج الإحصائي

[29] كلما كانت الصورة المنقولة عن الحالة المدروسة أو الظاهرة أوالواقع تعبر حقيقة عن الواقع دون زاوية تزييف ، كلما كانت نتائج دراسة المشكلات القانونية والإشكالات القانونية والإشكالية القانونية المتعلقة بالحالة أو الظاهرة أو الواقع أكثر صوابا .

[30] كل ما له علاقة بالإقتصاد مثل : التجارة ، الإستثمار ، البنوك ، النقد والقرض ، الجباية ، الجمارك ....إلأخ

[31] مثل دراسة تأثير التشريع الأسري على التفكك الأسري .

[32] مثل دراسة تأثير قوانين التعليم على التسرب المدرسي .

I : تعريف المنهج الإحصائي

هو كل الدراسات التي تأتي في قالب من الرياضيات من أرقام ، جداول ومنحنيات ، والتي يحللها الباحث القانوني في الدراسات القانونية المتعلقة بالإحصاء من أجل الوقوف على تأثير القواعد القانونية على الظاهرة موضوع البحث [33]، والخروج بنتائج علمية ذات جودة للمشكلات البحثية التي طرحها الباحث في إشكالية بحثه .

II : أهمية المنهج الإحصائي

نلمح أهمية المنهج الإحصائي في البحث القانوني من خلال ما يلي :

- 1 الربط بين الظواهر العلمية والقوانين الوضعية المنظمة لها .
- 2 الترجمة الصحيحة للواقع الرقمي موضوع البحث القانوني .
- 3 الوقوف على الثغرات القانونية ومدى تأثيرها على الواقع الرقمي لموضوع البحث .
- المقارنة بين تطور الواقع الرقمي للظاهرة موضوع البحث و مختلف التعديلات القانونية التي أجراها المشرع أو مختلف التنظيمات التي أجرتها السلطة التنظيمية [34].

III: المراحل الأساسية للمنهج الإحصائي

طبعا عند الحديث على المنهج الإحصائي ، يُفترض في الباحث القانوني أن يكون له باع ولو قليل في الحساب وتحويل الأرقام العددية إلى منحنيات ، وأن تكون له بسطة في تحليل الجداول الحسابية والمنحنيات بما له علاقة بموضوع بحثه القانوني ، وبناءا على ذلك نرى أن مراحل إعتماد المنهج الإحصائي تتمثل في :

- 1 جمع المعلومات الحسابية الخاصة بالظاهرة العلمية المدروسة قانونيا .
- 2 تحويل هذه المعلومات الرقمية إلى جداول منظمة ، تجمع بين المصطلحات والأعداد .
- 3 تحويل هذه الجداول إلى أشكال هندسية مساعدة على التحليل القانوني مثل الأعمدة ، الدوائر النسبية ، المنحنيات الهندسية .
- 4 تحليل هذه الأشكال الرياضية بإعتماد المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على تأثير القواعد القانونية على الظاهرة المدروسة أو البحث القانوني المتناول بالبحث .

[33] مثلا دراسات تأثير قانون الإستثمار على الإستثمار الأجنبي يحتاج إلى المنهج الإحصائي ، وكذلك دراسات تأثير الأسواق الموازية على الإقتصاد الوطني ، دراسات تأثير قانون الأسرة على ظاهرتي الطلاق والعنوسة ، دراسات تأثير قانون الجباية الجمركية على التصدير والإستيراد ، فهكذا دراسات وغيرها الكثير يحتاج من الباحث إلى الإعتماد على المنهج الإحصائي لكي ينظر إلى إشكالية البحث من زاوية علمية ذات جودة .

[34] مختلف المراسيم والقرارات ، مثل المراسيم الرئاسية الصادرة عن رئيس الجمهورية ، المراسيم التنفيذية الصادرة عن رئيس الحكومة أو الوزير الأول ، القرارات الوزارية الصادرة عن الوزراء ، جماعية كانت أو فردية .

سادسا : المنهج الإستنباطي

لقد ذكر الله عز وجل مصطلح علم الإستنباط في القرآن الكريم من خلال سورة النساء : ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْۗ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [35]

و قد فسر الإمام إبن كثير معنى قوله تعالى: ﴿ يستنبطونه ﴾ أي " يستخرجونه ويستعلمونه من معادنه ، يقال : استنبط الرجل العين ، إذا حفرها واستخرجها من قعورها " [36] .

كما فسر السعدي معنى قوله تعالى: ﴿ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ أي: " يستخرجونه بفكرهم وآرائهم السديدة وعلومهم الرشيدة. وفي هذا دليل لقاعدة أدبية وهي أنه إذا حصل بحث في أمر من الأمور ينبغي أن يولَّى مَنْ هو أهل لذلك ويجعل إلى أهله، ولا يتقدم بين أيديهم، فإنه أقرب إلى الصواب وأحرى للسلامة من الخطأ. وفيه النهي عن العجلة والتسرع لنشر الأمور من حين سماعها، والأمر بالتأمل قبل الكلام والنظر فيه، هل هو مصلحة، فيُقْدِم عليه الإنسان؟ أم لا،فيحجم عنه؟ " ثم فسر معنى قوله تعالى :﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ أي: في توفيقكم وتأديبكم، وتعليمكم ما لم تكونوا تعلمون ، ﴿ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ لأن الإنسان بطبعه ظالم جاهل، فلا تأمره نفسه إلا بالشر. فإذا لجأ إلى ربه واعتصم به واجتهد في ذلك، لطف به ربه ووفقه لكل خير، وعصمه من الشيطان الرجيم ."

وهذا المنهج من المناهج الأكثر إعتمادا في القضاء وفي التفسيرات القانونية ، فماهو هذا المنهج الإستنباطي وماهي أهدافه ومراحله ؟

من خلال هذا الفرع سنتولى تسليط الضوء على :

- I : تعريف المنهج الإستنباطي
- II : أهداف المنهج الإستنباطي
- III : مراحل المنهج الإستنباطي

I : تعريف المنهج الإستنباطي

قبل التطرق إلى تعريف المنهج الإستنباطي ، يجب الإشارة إلى أن العلوم الدقيقة مثل الفزياء والرياضيات هي الأكثر إعتمادا لهذا المنهج الإستدلالي العقلي والذي يدعى كذلك بالبرهان الإستدلالي ، حيث ينطلق الباحثون في هذه العلوم من قضايا يُسلمون بصحتها عقليا ليصلوا في النهاية إلى نتائج جديدة ناتجة عن المسلمات . ولكن ما إنفكت العديد من العلوم تعتمده كمنهج للإنطلاق من المسلمات إلى النتائج ، ومنها العلوم القانونية ، أين يستعين به المشرع والمفسرون والقضاة .

[35] سورة النساء ، الآية 83 .

[36] تفسير إبن كثير، http://quran.ksu.edu.sa/tafseer/katheer/sura4-aya83.html ، تحميل : 2018/03/24 على 17.50

- أما المشرع فيعتمده عند التدرج في القواعد القانونية لذات الموضوع ، أين تصبح لديه قواعد قانونية كبرى مسلم بها ، ينطلق منها للتنصيص على قواعد أخرى كنتيجة للقواعد الكبرى ، مثلا : أول مادة من قانون العقوبات تنص على أنه لا جريمة ولا عقوبة ولا تدابير أمن إلا بنص ، فعند التنصيص على جريمة إفشاء الأسرار الأمنية كقاعدة قانونية كبرى مسلم بها يدخل تحتها بالنتيجة كل فعل يؤدي إلى ذات الغرض ، فيضع المشرع بمنهج الإستدلال نصوصا أخرى كنتيجة للقاعدة الكبرى المسلم بها ، مثلا نص عدم منع الغير من الإطلاع على الأسرار الأمنية هو إفشاء للسر ، وكل الوسائل المؤدية لتسريب المعومات من الوسائل المادية إلى السكوت أو الإيماءة هو كذلك إفشاء للسر معاقب عليه .
- في حين المفسر يعتمده في القياس عند مواجهة الثغرات القانونية في النصوص التشريعية و التنظيمية .
- أما القاضي فيعتمده لحل المنازعات الموجودة أمامه عندما لا تشوب النصوص القانونية الخاصة بالنزاع ثغرات قانونية[37] ، فيعتمد على هذه النصوص كمسلمات يطبقها على واقع النزاع من خلال التكييف ليصل إلى نتائج لحل النزاع ، والتي تعلن في الجلسة القضائية وتكتب في منطوق الحكم . وذات الشأن يعتمده قضاة الإستئناف ، أما قضاة النقض فيعتمدون على المنهج الإستدلالي في شق وحيد ألا وهو التطبيق الصحيح للقانون من عدمه على النزاع موضوع النقض[38] .

وعلى هذا الأساس تم تعريف المنهج الاستنباطي بأنه " المنهج الذي ينتقل فيه الاستنتاج من الكل إلى الجزء ، فهو يعاكس بذلك المنهج الاستقرائي والذي ينتقل فيه الاستنتاج من الجزء إلى الكل ، ويبدأ الاستنباط من القواعد الكلية ، ومن ثم يستنبط منها القواعد التي تنطبق على الجزء الذي يقوم الباحث بدراسته . "[39]

II : أهداف المنهج الإستنباطي

فكما سبق ودرسنا أن المنهج الإستنباطي في الأبحاث القانونية هو إستنتاج مبني أساسا على الإنتقال من الكل المسلم بصحته إلى الجزء ، وعليه فأهدافه متعددة ، أهمها :

- بالنسبة للقاضي ، يساعده على التكييف الصحيح للوقائع المادية موضوع الدعوى من خلال الإنتقال من النصوص القانونية كمسلمات كلية إلى إفراغها وإسقاطها على الوقائع لكي يصل في النهاية إلى الأحكام والقرارات الصائبة .
- بالنسبة للمفسر ، تساعده في سد الثغرات القانونية عن طريق آلية القياس ، حيث يقيس القاعدة الكلية المسلم بصحتها على القاعدة الجزئية التي تشوبها الثغرة القانونية لإستنتاج حل سد الثغرة القانونية .
- بالنسبة للباحث الأكاديمي ، يساعده في إستخلاص الحلول للمشكلات البحثية من خلال الإنتقال من مقدمات كبرى مسلمة بصحتها إلى عرض يحتاج إلى حلول ، حيث يستنبط الباحث هذه الحلول من خلال المقدمات الكبرى ، أي من خلال الإنتقال من الكل إلى الجزء .

---

[37] لأنه في حالة الثغرات القانونية على القاضي أن يعتمد على إبداعه الفكري لسد هذه الثغرات ، فيفصل في النزاع المثار أمامه ما دام يدخل في مجال إختصاصه .

[38] ولذلك على قضاة النيابة أو المحامين لأطراف الخصومة الطاعنون في قرار هيئات الإستئناف أمام جهات النقض أن يبينوا تدقيقا الإستدلال المجانب للصواب في مجال تطبيق قاعدة أو بعض القواعد القانونية على الوقائع المادية للنزاع .

[39] د ن ، أكاديمية BTS ، https://www.bts-academy.com ، التحميل : 15 فيفري 2018 ، على الساعة 15.30

- بالنسبة للمشرع في إستخلاص القواعد القانونية الجزئية للوقوع[40]المستحدثة من خلال القواعد القانونية الكلية المسلم بها ، للتتحول بعدها هذه القواعد الجزئية إلى قواعد كلية .

III : مراحل المنهج الإستنباطي

1 مرحلة تحديد المقدمة القانونية المسلم بصحتها.

2 مرحلة العرض الذي يحتوي على مشكلات بحثية من طبيعة وموضوع المقدمة القانونية المسلم بصحتها

3 مرحلة الإستنباط ، حيث يستنبط الباحث أو القاضي حلول المشكلات البحثية للعرض من خلال المقدمة القانونية المسلم بصحتها

4 التيقن من نتيجة الإستنباط لكي تتحول بدورها إلى مقدمة مسلم بها مستقبلا . لأنه ليس بالضرورة أن يؤدي صدق المقدمات الكلية المسلم بها إلى صدق النتائج ، ولذلك في بعض الأحيان نتصادف مع مسلك مجانبة الصواب في المسار التشريعي ، القضائي ، التفسيري وحتى البحثي .

سابعا : التمكن من المنهج الإستقرائي

ويعد المنهج الإستقرائي من المناهج الأكثر إعتمادا في التشريع والتنظيم ، أكثر حتى من المنهج الإستنباطي [41] . لأنه ينظر من خلاله إلى الواقع [42]غير المنظم [43] من أجل تنظيمه في صورة قواعد قانونية عامة ومجردة ، وبالتالي فإنه ينطلق من الجزء إلى الكل ، فماهو المنهج الإستقرائي وماهي أهدافه ومراحله؟

من خلال هذا الفرع سنتولى تسليط الضوء على :

- I : تعريف المنهج الإستقرائي في العلوم القانونية
- II: أهداف المنهج الإستقرائي في العلوم القانونية
- III : مراحل المنهج الإستقرائي في العلوم القانونية

I : تعريف المنهج الإستقرائي في العلوم القانونية

قبل تقديم التعريف المناسب للمنهج الإستقرائي في العلوم القانونية يجب الوقوف على المفهوم اللغوي والإصطلاحي للإستقراء :" اسْتقرأَ فعل : سداسي متعد، يَسْتقْرِئ ، استِقراءً ، فهو مُسْتقرِئ ، والمفعول مُسْتقرَأ ، اِسْتَقْرَأَ الطَّالِبَ : طَلَبَ مِنْهُ أَنْ يَقْرَأَ ، استقرأ الأمْرَ أو الشَّيءَ : استقراه ، تفحّصه ، درسه بعناية وتتبّعه لمعرفة خواصّه وخباياه، ومنه –: استقرأ جوانب الموضوع كُلَّها ، –استقراء الأحداث السِّياسيّة ، استقراء ظواهر الطَّبيعة، استقرأ الظاهرةَ اللغويَّة ، ومنه مصطلح استقرائيَّة –: كاسم مؤنَّث منسوب إلى استقراء أي اهتمّ بالناحية التحليليّة الاستقرائيّة للواقع والتاريخ ويقال :توصّل لنتائج مذهلة من خلال استقرائيّته لنواميس الطبيعة. ويقال كذلك

[40] الوقوع جمع واقع ، ونقصد به الواقع الإجتماعي ، الإقتصادي ، السياسي ، الثقافي .....إلأخ .

[41] ومن حيث الإصطلاح المنهج الإستنباطي هو نفسه المنهج الإستدلالي .

[42] مهما كانت طبيعة الواقع : إجتماعي ، سياسي ، إقتصادي ، ثقافي ، عسكري .....إلأخ .

[43] فالقانون هو مجموعة من القواعد العامة والمجردة المنظمة لسلوك الأشخاص داخل المجتمع .

اِسْتِقْراءُ الوَقائِعِ أي تَتَبُّعُها عَنْ قُرْبٍ لمعايَنَةً وَمُشاهَدَةً لِلْوُصولِ إلى أحْكامٍ عامَّةٍ. فهو حكمٌ على الكلِّ بما يوجد في بعض أجزائه ، أي تتبُّع الجزئيّات للوصول إلى نتيجة كُلِّيَّة ، فاستقراءاتنا للتاريخ تؤكِّد حتميّة انتصار الشّعوب ، وخلاصة إن الإستقراء من قبيل الاستدلال العقليّ والانتقال به من الخصوص إلى العموم، فهدف الاستقراء تكوين حكم عامّ مبنيّ على حقائق جزئيَّة . " [44]

ومنه يمكن الخروج بالتعريف التالي : المنهج الإستقرائي في العلوم القانونية هو إستقراء الواقع من خلال تتبع الخصائص الأساسية للجزئيات الموجودة فيه من أخل الخروج بنتيجة كلية تقود إلى وضع أحكام عامة . وعليه نستخلص أن المنهج الإستقرائي مساره المنهجي من الجزء إلى الكل[45] عكس المنهج الإستدلالي الذي يسري من الكل إلى الجزء[46] .

II: أهداف المنهج الإستقرائي في العلوم القانونية

1 الإبتعاد عن الدراسات الشمولية التي لا تفضي إلا إلى نتائج أقل ما يقال عنها أنها غير علمية . وهذا لا يكون إلا من خلال تدقيق تحديد موضوع الدراسة والبحث .

2 التحديد الدقيق لأجزاء موضوع البحث ، حيث بعض الأفكار تكون محجوبة ومتوارية عن نظر الباحث ، فلا تظهر إلا من خلال النظر العلمي في أجزاء البحث أو العينة المعنية بالدراسة .

3 الإستقراء العلمي لأجزاء البحث أو العينة المشمولة بالدراسة في أدق تفاصيلها وخصائصها من أجل إستخلاص نتائج علمية تحضى بقبول علمي .

4 إستخلاص النتائج العلمية الكلية المستوحاة من تجميع النتائج الجزئية لموضوع البحث أو الوقائع أو الوقوع المشمولة بالدراسة .

5 تحويل النتيجة الكلية المستخلصة من النتائج الجزئية للواقع المدروس إلى حكم عام قابل للتطبيق سواء كان صادرا عن السلطة التشريعية ، التنظيمية أو القضائية ، أو من طرف فقيه أو باحث في العلوم القانونية بكل تخصصاتها .

6 في الغالب نجد أن إعتماد المنهج الإستقرائي لواقع ما أو لواقعة ما تهدف إلى التقليل من زاوية مجانبة الصواب للأحكام العامة المستخلصة في النهاية .

III : مراحل المنهج الإستقرائي في العلوم القانونية

1مرحلة تحديد الحدود المادية والزمنية للمشكلة البحثية [47] للواقع المدروس .

---

[44] تعريف و معنى الفعل يستقرئ في : قاموس المعجم الوسيط ، اللغة العربية المعاصر ، الرائد ، لسان العرب ،القاموس المحيط. قاموس عربي عربي ،من خلال الموقع الإلكتروني : المعاني https://www.almaany.com/ar/dict/ar- التحميل يوم 2018/04/12 على 16.30

[45] مثلا من خلال دراسة مختلف الجزئيات الموجودة في واقع تداول العملات بين العرض والطلب في السوق الموازية (السوداء)وما تخلفه من تأثير سلبي على صرف العملات ، إنتشار جريمة تزوير العملة ، بالإضافة إلى مشكلة عدم حماية الأفراد المنضوين تحت هذه السوق من التأمينات الإجتماعية ....إلأخ ، تقود المشرع إلى ضرورة تنظيم هذه السوق بأحكام كلية في صورة قواعد قانونية منظمة لهذه السوق السوداء .

[46] مثلا : المشرع نص في قانون العقوبات على تجريم المخدرات كقاعدة قانونية كلية كبرى ، وحيث إتضح مع مرور الزمن لجوء الأفراد المدمنين إلى تعاطي الأدوية الصحية لمرضى الأعصاب من أجل تحقيق مرادهم ، فتصدى المشرع لذلك بإعتماد المنهج الأستنباطي من خلال الإنتقال من القاعدة القانونية الكلية الكبرى إلى القاعدة الصغرى المتمثلة في إستهلاك المهلوسات العقلية فخلص نتيجة لذلك إلى تجريم هذه الجزئية من خلال التنصيص عليها في قانون العقوبات .

2 مرحلة إستقراء الواقع المدروس من خلال تتبع الخصائص الأساسية للجزئيات الموجودة فيه .

3 مرحلة إستخلاص النتائج الجزئية من الواقع المدروس .

4 مرحلة تجميع النتائج الجزئية المستخلصة في نتيجة كلية .

5 مرحلة تحويل النتيجة الكلية إلى حكم عام .[48]

6 مرحلة التيقن من قبلية التطبيق للحكم العام ، فهذه الأحكام العامة قد تكون صائبة ، كما قد تجانب الصواب ، وفي أحيان كثيرة لا تظهر زاوية الخطأ إلا بمرور الزمن .

[47] مثلا : دراسة مفهوم سيادة الشعب الجزائري في إطار دستور 2016 ، دراسة آليات التعامل مع النفايات المنزلية سنة 2018 ، دراسة حالة الإستثمار بين 2001 و2019 .....إلأخ

[48] قد يكون هذا الحكم العام في صورة مشروع قانون تصدق عليه السلطة التشريعية ، أو في صورة تجميع للجزئيات من مسرح واقع معين للخروج بتكييف عام للقضية موضوع الدعوى العمومية أمام هيئة من الهيئات القضائية ، أو تجميع جزئيات من واقع إجتماعي لإصدار تنظيم قانوني من طرف السلطة التنظيمية ، أو تجميع جزئيات من واقع معين للخروج بنتائج عامة لموضوع بحثي من طرف باحث أكاديمي ، سواء كان بحثه من شروط ومتطلبات الحصول على شهادة أو درجة ما ، أو كان غير ذلك .

المبحث الثالث: منهجية تحرير البحث العلمي القانوني

إن القارئ عموما[1] لا يرى المراحل القبلية للبحث العلمي إلا من خلال ما يُقره الباحث ذاته[2] ، ولذلك تعد مرحلة التحرير أهم تتويج لهذه المراحل، حيث من المفروض أن تُظهر مدى جودتها إن كانت كذلك ، كما قد لا تكون ذات جودة بذات جودة هذه المراحل ، وهذا ما سوف نطلع عليه من خلال المطالب التالية :

- المطلب الأول: التنسيق العلمي بين عنوان البحث و الإشكالية
- المطلب الثاني: التنسيق العلمي بين عنوان البحث و الخطة
- المطلب الثالث: التنسيق العلمي بين أجزاء البحث

المطلب الأول : التنسيق العلمي بين عنوان البحث و الإشكالية

من خلال الإشراف والمناقشة للمذكرات والرسائل الجامعية ، ومن خلال التواصل العلمي الموصول بالنقاش للمدخلات العلمية في الأيام الدراسية والملتقيات العلمية ، الوطنية منها والدولية ومن خلال مطالعة الكتب كذلك، توصلنا إلى قناعة علمية ليس لنا فيها سبق علمي، مفادها أن الأبحاث العلمية الممتازة هي تلك التي تبرز لنا مدى تمكن الباحث من الوصول إلى التنسيق العلمي بين عنوان البحث و الإشكالية المطروحة [3]، وخصوصا أن ذلك يفتح للباحث آفاقا لوضع خطة علمية ممتازة ملمة بكل جوانب البحث القانوني، سواء كان ذلك من الناحية الشكلية أو الموضوعية ، ولأهمية هذه القناعة العلمية سوف نسلط عليها الضوء من خلال ثلاث فروع. أما الفرع الأول فسوف نتناول من خلاله دراسة عنوان البحث العلمي، ونخصص الفرع الثاني لدراسة الإشكالية العلمية، أما في ختام المطلب فسوف نتناول دراسة آليات التنسيق العلمي بين عنوان البحث والإشكالية كفرع ثالث.

الفرع الأول : عنوان البحث العلمي

إن عنوان البحث العلمي هو أول ما يتواصل معه الغير [4]في الابحاث العلمية ، سواء كان ذلك عن طريق الرؤية[5] أو السمع [6] . ونحن في الواقع نتصادف في الأبحاث العلمية القانونية مع أربع أنواع من العناوين :

---

[1] القارئ قد يكون الشخص المشرف على البحث أو المناقش أو المحكم ،كما قيد يكون مجرد مطلع للتزود العلمي .

[2] هذا الإقرار يكون في مقدمة البحث بعد طرح الإشكالية ، وسوف نطلع على ذلك عندما نتعرض لموضوع مقدمة البحث .

[3] من الأخطاء الشائعة لدى طلبة العلم في أبحاثهم العلمية أنهم يخلطون بين الإشكالية العلمية والمشكلة العلمية والإشكال العلمي والسؤال العلمي الذي قد يكون واحد ، كما قد يتفرع عنه أسئلة فرعية . ومنهم من يضن أن الإشكالية هي السؤال المطروح ، وشتان بينهما ، فالسؤال جزء بسيط من الإشكالية .

[4] سواء كان الغير من المتخصصين في القانون من طلبة ، أساتذة ، محامون ، مستشارون ، قضاة ، محضرون قضائيون وغيرهم ، أو كانوا من غير المختصين ولكن للأبحاث القانونية أهمية عندهم مثل الإداريون والأشخاص الطبيعية الممثلة للأشخاص المعنوية العامة من إدارات مركزية ، إدارات غير ممركزة وإدارات لامركزية ، وقد يكون القراء كذلك من غير المختصين ولكن لأبحاثهم أهمية في دراساتهم الخاصة مثل المختصين في التجارة وأبحاث القانون التجاري ، المختصين في الإقتصاد وأبحاث القانون الإقتصادي ...إلأخ

[5] من خلال المكاتب العامة والخاصة ومن خلال مختلف معارض الكتب الوطنية والدولية ، ومن خلال مختلف المصادر والمراجع الإلكترونية .

- أولا : عنوان لا يوحي للقارئ بأنه بصدد قراءة بحث في القانون
- ثانيا : عنوان غير معبر عن موضوع إشكالية البحث المطروحة
- ثالثا : عنوان غير مستغرق لكل عناصر البحث
- رابعا : عنوان لا يعكس إمتياز البحث العلمي

وللتوضيح أكثر سوف نشرح ذلك من خلال تسليط الضوء على كل نوع من هذه الأنواع.

أولا : عنوان لا يوحي للقارئ بأنه بصدد قراءة بحث في القانون

بعض الأبحاث القانونية لها عناوين لا توحي للقارئ بأنه بصدد قراءة بحوث في القانون على الرغم من أن دراستها قانونية بحكم التخصص ، ومن الأمثلة التي نقدمها في هذا الباب : "الإستثمارات الدولية بالمناطق الحرة " قد يوحي لك بأنك أمام بحث في الإقتصاد ، فالأصوب مثلا " التنظيم القانوني للإستثمارات الدولية بالمناطق الحرة " أو قانون الإستثمارات الدولية بالمناطق الحرة " أو "الإستثمارات الدولية بالمناطق الحرة بين التشريع والتنظيم "

ثانيا : عنوان غير معبر عن موضوع إشكالية البحث المطروحة

أحيانا نجد عنوان البحث غير معبر عن موضوع إشكالية البحث المطروحة بشكل جزئي ، وأحيانا أخرى بشكل كلي ، وسوف أستشهد بمثالين للتفريق بين هذين العيبين ، وإن كنا نعتبر الأول نوع من مجانبة الصواب .

1- عنوان البحث غير معبر عن موضوع إشكالية البحث المطروحة بشكل كلي ومن الأمثلة التي نقدمها في هذا الباب : بحث موسوم بالعنوان التالي : " أزمة السياحة العربية بين الأمن والوعي في ضوء التشريعات العربية " ، وبالمقابل نجد إشكالية البحث تتناول فقط دراسة قانونية مقاربة للسياحة بين التشريعات العربية ، دون أن نلمح أي أثر للأزمة ، لا على مستوى الوعي ولا على مستوى الأمن . وهذا العيب من العيوب البحثية الجسيمة التي تترك إنطباعا سيئا عند القارئ بسوء سمعة الباحث ، فهو عند الغير نوع من أنواع التدليس.

2- عنوان البحث غير معبر عن موضوع إشكالية البحث المطروحة بشكل جزئي ومن الأمثلة التي نقدمها في هذا الباب : بحث موسوم بالعنوان التالي : " الوقف بين التشريع والشريعة " وبالمقابل نجد أن المشكلات البحثية التي يتناولها الباحث كلها منصبة على نظرة المشرع إلا مشكلة واحدة مخصصة للشريعة ، وعدم التوافق هذا سوف ينعكس على البحث كذلك ، أين قد نجد الأغلبية الساحقة مخصصة للقانون الوضعي ، أما التشريع فحيزه المكاني في البحث جِدُ ضيق . وهكذا إنزلاق إن لم نسميه عيب من عيوب التنسيق بين عنوان البحث والإشكالية البحثية المطروحة فهو مجانبة للصواب .

[6] من خلال مختلف المنابر الترويجية للأبحاث العلمية سواء كان ذلك من خلال مختلف الإذاعات أو القنوات المتلفزة أو المنابر الأخرى ، وكذلك من خلال مختلف المدخلات التي تلقى في الملتقيات العلمية الوطنية أو الدولية والأيام الدراسية كذلك .

ثالثا : عنوان غير مستغرق لكل عناصر البحث

وفي أحيان أخرى نجد عنوان البحث غير مستغرق لكل عناصر البحث، ومن الأمثلة التي نقدمها في هذا الباب : بحث يتناول إشكالية تقنين السوق الموازية لتداول العملة الصعبة ، حيث مثل هذه الإشكالية تطرح العديد من المشكلات البحثية مثل مشكلة جريمة تداول عملات مزورة ، مشكلة تهاوي قيمة العملة الوطنية من خلال تباين قيمة صرفها بين السوق الموازية والبنوك ، مشكلة عدم وجود مصارف محلية ، مشكلة عدم توسيع الوعاء الجبائي للدولة ليشمل الأشخاص بهذه السوق ، مشكلة إنعدام تكفل الدولة بهذه الشريحة من حيث الضمان الإجتماعي ومن حيث التعاقد مما يشكل عبئا ثقيلا عليها في المستقبل ، وبمقابل كل هذه المشكلات البحثية نجد العنوان ، " دور تقنين المصارف المالية في إستقرار سعر الصرف " لم يستغرق العديد من المشكلات البحثية التي طرحها الباحث من خلال إشكاليته .

رابعا : عنوان لا يعكس إمتياز البحث العلمي

ومن العناوين التي تحتاج كذلك إلى تقويم هي العناوين التي لا تعكس إمتياز البحث العلمي ، ومن الأمثلة التي نقدمها في هذا الباب هي إشكالية السوق الموازية لتداول العملة الصعبة والتي سبق التطرق لها كمثال ، حيث قد نجد بحث الباحث ممتازا شكلا ومضمونا أين تطرق إلى كل المشكلات البحثية [7] المنبثقة عن الإشكالية ، كما إعتمد بشكل فريد على كل المناهج البحثية العلمية ، كالمنهج التحليلي ، المقارن ، الوصفي ، التاريخي والإحصائي أحيانا للوقوف على هول لغة الأرقام . ولكن بمقابل كل ذلك نجد الباحث قد وسم بحثه بالعنوان : « نظرة المشرع للسوق السوداء » وكان بالأحرى أن يكتب العنوان مثلا كالآتي : « السوق السوداء للعملة بين سكوت المشرع و هول الواقع »

الفرع الثاني : الإشكالية العلمية

تعد الإشكالية العلمية من أهم اللبنات الأساسية في تصميم البحث العلمي، وكثيرا ما أشكل فهمها عند الباحثين، ومن خلال بحثنا في محتوى هذه اللبنة سوف نسلط الضوء على العناصر التالية:

- أولا: مفهوم الإشكالية العلمية
- ثانيا: الزوايا الأساسية للإشكالية العلمية
- ثالثا: الصياغة الفنية للإشكالية العلمية
- رابعا: الخصائص المميزة للإشكالية العلمية عن باقي المفاهيم ذات الصلة

[7] مشكلة جريمة تداول عملات مزورة ، مشكلة تهاوي قيمة العملة الوطنية من خلال تباين قيمة صرفها بين السوق الموازية والبنوك ، مشكلة عدم وجود مصارف محلية ، مشكلة عدم توسيع الوعاء الجبائي للدولة ليشمل الأشخاص بهذه السوق ، مشكلة إنعدام تكفل الدولة بهذه الشريحة من حيث الضمان الإجتماعي ومن حيث التعاقد مما يشكل عبئا ثقيلا عليها في المستقبل .....إلأخ .

أولا : **مفهوم الإشكالية العلمية**

قبل التطرق إلى موضوع الإشكالية يجب الإشارة إلى المفارقة الموجودة بين المشكل العلمي و الإشكالية العلمية ، فمن حيث الشكل المشكل العلمي مركب واحد أما الإشكالية فهي مركب معقد مشكل من عدة مشاكل متواصلة فيما بينها ، أما من حيث الموضوع فالمشكل لا يطرح إلا جزءا بسيطا من زاوية الرؤيا لموضوع المشكل أما الإشكالية فتنظر إلى الموضوع من كل الزوايا ، ولذلك في الغالب تعالج الأبحاث العلمية الإشكالية العلمية وليس المشكل العلمي ، فكم من مشكل ترائت بساطته في زاوية واحدة لتظهر بعد دراسته العديد من الزوايا الخفية ، وهذا دأب الأبحاث العلمية في المجال القانوني التي تحمل طبائعا أخرى قبل الطبيعة القانونية كالطبيعة الإجتماعية ، الإنسانية ، النفسية والإقتصادية ، ولذلك لا ترقى الأبحاث العلمية في مجال القانون إلى درجة الإمتياز إن لم تنطلق من طبيعة الواقع الذي كان سببا في التقنين . فهناك تقنين حسن للواقع ، كما هناك تقنين سيئ للواقع ، والكثير من الوقوع لا تقنين لها ، وهنا مربط الفرس ، فالإشكالية العلمية هي التي تجتث حلولها من الواقع وتسقط ذلك على التقنين ، حتى إن قدم الباحث بعض الرؤى في سد الثغرات القانونية يكون قد أصاب في أكثرها .

ثانيا : الزوايا الأساسية للإشكالية العلمية

في ميدان العلوم القانونية تعد الإشكالية العلمية لموضوع ما ذلك الفراغ العلمي المظلم بين المعارف العلمية السابقة للباحث في موضوع بحثه والمعارف اللاحقة التي يسعى للوصول إليها ، ولذلك هكذا فراغ مظلم يحتاج إلى تسليط الضوء من زوايا عديدة ، والتي سنوردها في شكل مكونات أساسية للإشكالية كما يلي :

- زاوية المعارف العلمية السابقة التي تسلح بها الباحث العلمي في ميدان القانون لبحث موضوع الإشكالية والتي سوف يشير إليها عند كتابة الإشكالية .
- زاوية الدراسات العلمية السابقة التي جمعها الباحث في مختلف صورها الشكلية مسموعة ، مقروئة ومرئية ، وسواء كانت من طبيعة المصادر أو المراجع والتي لها علاقة بإشكالية البحث ، حيث تعد هذه الأخيرة محور الإنطلاق في بحث الإشكالية ، ولذلك على الباحث في ميدان القانون أن يشير ولو إجمالا إلى الدراسات السابقة التي سيرتكز عليها في بحث إشكاليته البحثية .[8]
- الإطار المكاني والزماني للإشكالية ، وهذه الزاوية لها أهمية بالغة في الطرح الموضوعي للإشكالية ، أما البعد الزماني فله أهمية من حيث زمن صدور القوانين والتنظيمات الوطنية ومختلف التفاسير الصادرة بشأنها بالإضافة إلى مختلف التعديلات التي تحدث لهذه الأخيرة ، نهيك عن التشريعات الدولية التي تصدق عليها الدول فتصبح لها علاقة بتعديل كل القواعد القانونية الداخلية للدولة حتى لا تخرج من مجال دستورية وشرعية القوانين ، كما لا ننسى القوانين غير المقننة مثل القانون الإداري ، وبناءا على

[8] أكيد ما أشار إليه الباحث إجمالا في طرح الإشكالية سوف يشير إليه بالتفصيل عند الاستعانة بالدراسات العلمية للغير سواء أورد ذلك على الهامش أو في محتوى الصفحة ، وهذا من مبادئ الأخلاق العلمية التي تصب في ميدان الأمانة العلمية .

ذلك كله عدم الإشارة إلى الإطار الزماني لإشكالية البحث يكون مثل الذي يمخر عباب البحر بلا بوصلة فيخبط فيه خبط عشواء . أما الإطار المكاني فأهميته لا تقل عن أهمية الإطار الزماني ، حيث الإشكالية في حد ذاتها خليط معقد من عدة مشكلات ، فلا تتزائى هذه الأخيرة إلا بالتحديد المكاني الدقيق للإشكالية ، فعند بحث إشكالية السوق الإقتصادية الموازية للعملة الصعبة نكون قد حددنا الإطار المكاني للإشكالية المتمثل في الوسط حيث يتعامل الأشخاص في العملة الصعبة بصورة غير قانونية ، فبهذا التحديد ننفي أطر مكانية أخرى للسوق الإقتصادية الموازية مثل التجارة الموازية في السلع والبضائع ...

- كما تكمن أهمية التحديد المكاني للإشكالية في ربطها بمشكلات البحث المختلفة ذات الصلة ، حيث في هذا المثال نربط إشكالية البحث للسوق الإقتصادية الموازية للعملة الصعبة بمشكلات ذات صلة مثل : مشكل غياب التقنين في مجال النقد والقرض و في مجال البنوك ، مشكل عدم توفر الإرادة السياسية للدولة في تنظيم هذه السوق وتحويلها إلى سوق نظامية ، مشكل عدم الإستفادة من الجباية للأشخاص العاملين في هذه السوق ، مشكل عدم إستفادة الأشخاص العاملين في هذه السوق من التغطية الإجتماعية في مجال الضمان الإجتماعي والتقاعد ، نهيك عن مشكل جرائم تزوير العملة وتداولها
- زاوية التنسيق العلمي الدقيق بين مختلف مشكلات البحث التي تشكل في مجموعها الإشكالية ، والتي تكون أحيانا على نفس الدرجة وأحيانا بدرجات متباينة لتظهر المشكلة الرئيسية والمشكلات الثانوية لإشكالية البحث .
- زاوية التنسيق بين المشكلات البحثية التي تشكل في مجموعها إشكالية البحث مع الأسئلة المعبرة عنها ، فزاوية الإنحراف بينهم عن الصواب مهما تناهت درجتها في البداية سوف تزيد عند تقدم الباحث في بحثه العلمي وقد لا تكلل في النهاية بالحلول العلمية للإشكالية البحثية المطروحة .
- زاوية مفاتيح البحث لحل الإشكالية العلمية المطروحة ، و هذه المفاتيح متمثلة في المناهج العلمية التي ينتهجها الباحث إعتقادا منه بأنها المفاتيح العلمية الصحيحة الموصلة إلى الحلول العلمية للإشكالية المطروحة ، ومن هذه المناهج على سبيل المثال : التحليلي ، المقارب ، المقارن ، الوصفي ، التاريخي .....إلأخ
- زاوية إتقان إختيار المصادر والمراجع المعتمدة في حل الإشكالية العلمية المطروحة ، فكثرتها أو قلتها لا تسمن ولا تغني عن البحث ، ولذلك بعض الأبحاث العلمية تحاط بهالة دونكيشوتية كبيرة من المصادر والمراجع للإيحاء بجودة البحث العلمي ، والواقع البحثي دليل على ذلك

ثالثا :الصياغة الفنية للإشكالية العلمية

في النهاية تعد الإشكالية من حيث الصياغة الفنية نص علمي مختصر في حدود الصفحة ، وقد يزيد قليلا أو يقل بذات المقدار حسب إختلاف طرح الباحث ونظرته للإشكالية العلمية ، ويضم هذا النص بصفة جد مختصرة كل الزوايا الأساسية للإشكالية التي سبق ذكرها ، ولكن لهذه الصياغة الفنية شروط علمية سنوردها كما يلي :

- بساطة الصياغة اللغوية للإشكالية حتى يفهم محتواها القارئ ، فالمستوى العلمي للباحث صاحب البحث العلمي ليس هو بالضرورة ذات مستوى القارئ ، وليس بالضرورة أن يحملا ذات التخصص العلمي .

- قوة تسليط الضوء على المشكلات العلمية الأساسية للإشكالية يشد نظر القارئ وفكره العلمي لمواصلة قرائة البحث العلمي
- التحديد الدقيق للغاية العلمية التي يصبو إليها الباحث من خلال الإشكالية العلمية .
- الإختيار الدقيق للعبارات العلمية للسؤال المحوري للإشكالية ، سواء كان وحيدا أو تفرعت عنه أسئلة أخرى .

رابعا : الخصائص المميزة للإشكالية العلمية عن باقي المفاهيم ذات الصلة

- الإشكالية العلمية ليست إستفهاما في قالب سؤال علمي ، سواء كان السؤال واحدا أو كان محوريا متفرعا إلى أسئلة ثانوية ، فالسؤال هو محض طلب فكري يظهل في ذيل الإشكالية ، كما قد يظهر في صورة طلب فكري لحل مشكل علمي أو إشكال علمي ، فالإشكالية فضائها العلمي أرحب بما قد تضمه من مشكلات علمية وإشكالات علمية وسؤال أو جملة من الأسئلة ، وعليه فالسؤال هو مجرد جزء من الإشكالية رغم أهميته في تركيز النشاط الفكري للباحث تجنبا للتشتت .
- الإشكالية العلمية ليست مشكلة علمية ، بل هي ذلك المركب المعقد المتشكل من عدة مشاكل علمية مترابطة فيما بينها، والتي لها علاقة بموضوع البحث العلمي ، وسواء كانت هذه المشكلات من النوع المنغلق أو المفتوح فهي تنتهي بسؤال علمي أما الإشكالية العلمية فهي فلسفة علمية متكاملة للبحث من أجل الوصول إلى المعارف العلمية ، فهي مركب علمي من مشكلات علمية مترابطة ، مفاهيم ونظريات علمية متصلة بالموضوع ، فالإشكالية العلمية في المجال القانوني تستغرق وتحتوي المشكلات العلمية [9].
- الإشكالية العلمية ليست إشكالا علميا ، بل هي جملة من الإشكالات العلمية ، فالمشكلة العلمية البسيطة قد لا تثير أي إشكال عند حلها ، أما المشكلة العلمية الصعبة فقد تثير إشكالا في الفهم والتفسير[10] ، أي تثير صعوبة وغبشا يتطلب التوظيح وتبسيط حلها .

الفرع الثالث : آليات التنسيق العلمي بين عنوان البحث والإشكالية

بعد أن تناولنا بالتحليل والمقارنة عنوان البحث العلمي في الفرع الأول ، وتناوُلِنا لإشكالية البحث العلمي في الفرع الثاني ، سوف نسلط الضوء في هذا الفرع على آليات التنسيق العلمي بينهما .

حيث هذه الآليات تتمثل في :

[9] فعلى سبيل المثال إشكالية هجرة الأدمغة تطرح العديد من المشكلات العلمية المترابطة مثل : مشكل البطالة ، مشكل البيئة العلمية غير الملائمة ، مشكل عدم تقدير العلم والعلماء في الوطن ، مشكل عدم إستثمار الدولة في مواردها البشرية ، وغيرها من المشكلات العلمية ذات العلاقة .

[10] فطالب البحث العلمي في الغالب يجد الحلول الأنسب للمشكلة العلمية من خلال ما تجود به معارفه ، إضافة إلى المعارف العلمية الموجودة في بين دفات المصادر والمراجع ، ولكن أحيانا يعسر عليه ذلك قائلا : " لقد أشكل عليا حل المشكلة كذا أو أشكل عليا فهم كذا ..." ، فيلجأ إلى العلماء والأساتذه لتبسيط ما أشكل عليه فهمه .

- أولا : تفكيك عنوان البحث إلى أجزائه المركب منها
- ثانيا: تفكيك إشكالية البحث إلى مشكلاتها البحثية
- ثالثا : ربط أجزاء العنوان بالمشكلات البحثية

أولا : تفكيك عنوان البحث إلى أجزائه المركب منها

كما سبق وأشرنا أن عنوان البحث العلمي هو أول ما يتواصل معه الغير [11] في الابحاث العلمية ، سواء كان ذلك عن طريق الرؤية[12] أو السمع [13] . وأشرنا كذلك إلى عيوب العنوان مثل الذي لا يوحي للقارئ بأنه بصدد قراءة بحث في القانون أو غير المعبر عن موضوع إشكالية البحث المطروحة أو غير المستغرق لكل عناصر البحث أو الذي لا يعكس إمتياز البحث العلمي .

وكمثال تطبيقي عن تفكيك عنوان البحث إلى أجزائه المركب منها نطرح العنوان التالي : «السوق الموازية للعملة الصعبة بين التشريع و الواقع في الجزائر » . فهذا العنوان يمكن تجزئته إلى الأجزاء المركب منها :

- الجزء رقم 1 يتناول السوق الموازية للعملة الصعبة من الجانب النظري .
- الجزء رقم 2 يتناول القوانين والتنظيمات المنظمة لتداول العملة الصعبة ، بما يشمل ذلك من تشريعات عادية [14]ومن تشريعات فرعية .
- الجزء رقم 3 يتناول الثغرات القانونية في القوانين والتنظيمات المنظمة لتداول العملة الصعبة ، وخصوصا غياب القواعد القانونية المنظمة لهذه السوق الموازية لتحولها من سوق سوداء إلى سوق نظامية .وخصوصا غياب قانون المصارف المالية .
- الجزء رقم 4 يتناول الواقع المزري للسوق السوداء لتداول العملة في الجزائر ، ومختلف تداعياته.

ثانيا: تفكيك إشكالية البحث إلى مشكلاتها البحثية

كما سبق وعلمنا أن الإشكالية العلمية ليست إستفهاما في قالب سؤال علمي ولا مشكلة علمية ولا إشكالا علميا ، بل هي ذلك المركب المعقد المتشكل من عدة مشاكل علمية مترابطة فيما بينها، فهي فلسفة علمية متكاملة للبحث من أجل الوصول إلى

[11] سواء كان الغير من المتخصصين في القانون من طلبة ، أساتذة ، محامون ، مستشارون ، قضاة ، محضرون قضائيون وغيرهم ، أو كانوا من غير المختصين ولكن للأبحاث القانونية أهمية عندهم مثل الإداريون والأشخاص الطبيعية الممثلة للأشخاص المعنوية العامة من إدارات مركزية ، إدارات غير ممركزة وإدارات لامركزية ، وقد يكون القراء كذلك من غير المختصين ولكن لأبحاثهم أهمية في دراساتهم الخاصة مثل المختصين في التجارة وأبحاث القانون التجاري ، المختصين في الإقتصاد وأبحاث القانون الإقتصادي ...إلأخ

[12] من خلال المكاتب العامة والخاصة ومن خلال مختلف معارض الكتب الوطنية والدولية ، ومن خلال مختلف المصادر والمراجع الإلكترونية .

[13] من خلال مختلف المنابر الترويجية للأبحاث العلمية سواء كان ذلك من خلال مختلف الإذاعات أو القنوات المتلفزة أو المنابر الأخرى ، وكذلك من خلال مختلف المدخلات التي تلقى في الملتقيات العلمية الوطنية أو الدولية والأيام الدراسية كذلك .

[14] مثل قانون النقد والقرض ومثل القانون البنكي .

المعارف العلمية ، وهي بالنهاية مركب علمي من مشكلات علمية مترابطة ، مفاهيم ونظريات علمية متصلة بالموضوع ، فالإشكالية العلمية في المجال القانوني إذا تستغرق وتحتوي المشكلات العلمية القانونية [15].

وكمثال تطبيقي عن تفكيك إشكالية البحث إلى مشكلاتها البحثية نطرح إشكالية السوق الموازية للعملة الصعبة بين التشريع والواقع في الجزائر. فهذه الإشكالية العلمية يمكن تجزئتها إلى المشكلات البحثية التالية والتي أوردناها بدون ترتيب :

- مشكلة رقم 1 تتناول غياب التقنين للمصارف المالية المحلية في مجال النقد والقرض .
- مشكلة رقم 2 تتناول الثغرات القانونية في القانون البنكي لتجاهلها لهذا الواقع .
- مشكلة رقم 3 تتناول عدم توفر الإرادة السياسية للدولة في تنظيم هذه السوق و تحويلها إلى سوق نظامية .
- مشكلة رقم 4 تتناول عدم إستفادة الدولة من الجباية للأشخاص العاملين في هذه السوق .
- مشكلة رقم 5 تتناول عدم إستفادة الأشخاص العاملين في هذه السوق من التغطية الإجتماعية ، فلا هم في خانة الأجراء[16] و لا في خانة غير الأجراء [17] .
- مشكلة رقم 6 تتناول عدم إستفادة الأشخاص العاملين في هذه السوق من منحة التقاعد عند عجزهم عن العمل ، أو عندما يبلغون من السن عتيا .
- مشكلة رقم 7 تتناول ظهور جرائم تزوير العملة وتداولها .
- مشكلة رقم 8 تتناول تأثير تباين قيمة العملات بين الصرف في البنوك والصرف في السوق الموازية على هبوط قيمة العملة الوطنية .
- مشكلة رقم 9 تتناول مفاهيم نظرية عامة عن الأسواق الموازية .

ثالثا : ربط أجزاء العنوان بالمشكلات البحثية

يمكن للباحث العلمي في مجال القانون بعد صياغته للعنوان وطرحه للإشكالية البحثية أن يربط أجزاء العنوان بالمشكلات البحثية للتأكد من وجود ذلك التنسيق التام بين الإشكالية والعنوان ، أين قد يحدث هذا في صورة مخطط ، فيضع الأجزاء المشكلة للعنوان على اليمين والمشكلات البحثية المنبثقة من الإشكالية على اليسار ، ثم يحاول الربط بينهما بالأسهم .

---

[15] فعلى سبيل المثال إشكالية هجرة الأدمغة في التشريع تطرح العديد من المشكلات العلمية المترابطة مثل : مشكل البطالة ، مشكل البيئة العلمية غير الملائمة ، مشكل عدم تقدير العلم والعلماء في الوطن ، مشكل عدم إستثمار الدولة في مواردها البشرية ، وغيرها من المشكلات العلمية ذات العلاقة .

[16] العمال الأجراء هم أولئك العاملين في القطاع العام ، أين يقتطع جزء من مرتباتهم الشهرية لصالح الضمان الإجتماعي للأجراء ، ليستفيدوا من مساعدات صندوق الضمان الإجتماعي للأجراء في عطلهم المرضية وعند إجرائهم للعمليات الجراحية وإقتنائهم للأدوية . كما يستفيدون من منحة التقاعد من صندوق التقاعد للأجراء متى تحققت فيهم الشروط الإجرائية المطلوبة .

[17] العمال غير الأجراء هم أولئك العاملين في القطاع الخام ، أين يقتطع جزء من مرتباتهم الشهرية لصالح الضمان الإجتماعي لغير الأجراء ، ليستفيدوا من مساعدات صندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء في عطلهم المرضية وعند إجرائهم للعمليات الجراحية وإقتنائهم للأدوية . كما يستفيدون من منحة التقاعد من صندوق التقاعد لغير الأجراء متى تحققت فيهم الشروط الإجرائية المطلوبة .

وحسب المثال التطبيقي المضروب سابقا يمكن أن نحدث هذا الربط كما يلي :

- الجزء رقم 1 يتناول السوق الموازية للعملة الصعبة من الجانب النظري يمكن ربطه مع المشكلة البحثية رقم 9 التي تتناول مفاهيم نظرية عامة عن الأسواق الموازية .
- الجزء رقم 2 يتناول القوانين والتنظيمات المنظمة لتداول العملة الصعبة ، بما يشمل ذلك من تشريعات عادية ومن تشريعات فرعية يمكن ربطه مع المشكلة رقم 1 تتناول غياب التقنين للمصارف المالية المحلية في مجال النقد والقرض بالإضافة إلى المشكلة رقم 3 تتناول عدم توفر الإرادة السياسية للدولة في تنظيم هذه السوق و تحويلها إلى سوق نظامية .
- الجزء رقم 3 يتناول الثغرات القانونية في القوانين والتنظيمات المنظمة لتداول العملة الصعبة ، وخصوصا غياب القواعد القانونية المنظمة لهذه السوق الموازية لتحولها من سوق سوداء إلى سوق نظامية .وخصوصا غياب قانون المصارف المالية يمكن ربطه مع المشكلة البحثية رقم 2 التي تتناول الثغرات القانونية في القانون البنكي لتجاهلها لهذا الواقع ، بالإضافة إلى المشكلة البحثية رقم 4 تتناول عدم استفادة الدولة من الجباية للأشخاص العاملين في هذه السوق .
- الجزء رقم 4 الذي يتناول الواقع المزري للسوق السوداء لتداول العملة في الجزائر ، ومختلف تداعياته يمكن ربطه مع المشكلة البحثية رقم 5 التي تتناول عدم استفادة الأشخاص العاملين في هذه السوق من التغطية الإجتماعية ، فلا هم في خانة الأجراء و لا في خانة غير الأجراء بالإضافة إلى المشكلة البحثية رقم 6 التي تتناول عدم إستفادة الأشخاص العاملين في هذه السوق من منحة التقاعد عند عجزهم عن العمل ، أو عندما يبلغون من السن عتيا . زيادةً على المشكلة البحثية رقم 7 التي تتناول ظهور جرائم تزوير العملة وتداولها . ونربطه في الأخير بالمشكلة البحثية رقم 8 التي تتناول تأثير تباين قيمة العملات بين الصرف في البنوك والصرف في السوق الموازية على هبوط قيمة العملة الوطنية .

فمن خلال هذا الربط يمكن للباحث العلمي أن يعيد بلورة الصياغة الفنية للعنوان كي تتناسق بالكلية مع المشكلات البحثية التي تطرحها إشكالية البحث متى وجد في الربط خلل .

المطلب الثاني : التنسيق العلمي بين عنوان البحث و الخطة

أما فيما يخص التنسيق العلمي بين عنوان البحث والخطة ، فيجب أن تكون المصطلحات التي يتشكل منها العنوان مستغرقة لكل محتوى الخطة ، وكأن العنوان كمادة مركزة وضعت بإناء من الماء فتنحل فيه لتصير خطة .

ومن الأمثلة التي نضربها في هذا المجال :

عنوان البحث:" إشكالية جودة المنتوج العلمي المتخصص للمقالات بين ضعف زاد القراءة وإضطرارية النشر "

الخطة

مقدمة

المبحث الأول : ماهية القراءة العلمية بين الكم والكيف

- المطلب الأول : المفهوم العلمي للقراءة بين الكم والكيف
- المطلب الثاني : الأهداف العلمية من القراءة بين الكم والكيف
- المطلب الثالث : المستويات العلمية لدرجات القراءة

المبحث الثاني : الحلول المنهجية لجودة القراءة

- المطلب الأول :متطلبات جودة القراءة العلمية
- المطلب الثاني : أسباب الواقع العملي لانتكاسة القراءة في الفضاء البحثي
- المطلب الثالث : الآليات المحفزة على القراءة العلمية

خاتمة

المطلب الثالث : التنسيق العلمي بين أجزاء البحث

سوف نسلط الضوء على التنسيق العلمي بين أجزاء البحث من خلال ما يلي :

- الفرع الأول : المقدمة
- الفرع الثاني : العرض

الفرع الأول : المقدمة

كانت ولازالت المقدمة تأخذ موقع البداية وموقع الحكمة في كل العلاقات والتصرفات المؤطرة وغير المؤطرة ، وللمقدمة في الأبحاث العلمية موقع متميز ، سنتناول دراسته من خلال ما يلي :

- أولا : مفهوم المقدمة
- ثانيا : العناصر الأساسية للمقدمة

أولا : مفهوم المقدمة

تعد المقدمة حلقة محورية بين الباحث والقارئ ، فهي صورة مصغرة عن البحث[18] ، ولذلك يجب على الباحث أن يعتني عناية شديدة بلغتها من حيث جودة عباراتها وبساطة مصطلحاتها وخلوها من الأخطاء الإملائية [19] ، ولذلك على الباحث أن يسهر من خلالها على :

[18] وعلى ذلك الأساس لاتكتب المقدمة إلا بعد الإنتهاء من البحث .

1. ان يراعي المستوى العلمي لشريحة القراء المستهدفة بالبحث المنجز .
2. أن يقنع القارئ بأهمية وجودة البحث المنجز .
3. أن يبعث في القارئ شغف متابعة الإطلاع على البحث.

ثانيا : العناصر الأساسية للمقدمة

1. حسن إستخدام الإرتباط البنيوي في مدخل المقدمة كعنصر تشويق مثل إستخدام حكمة أو مقولة أو شيء من النثر له علاقة بموضوع البحث ، ولكن وجوده يشبه إلى حد كبير الأطباق التي تقدم في بداية الأكل لتفتح الشهية [20].
2. تقديم بسيط عن موضوع البحث
3. تحديد الإطار المكاني للبحث
4. تحديد الإطار الزماني للبحث
5. تحديد أهمية الموضوع والهدف الرئيسي من البحث .
6. تحديد الصعوبات التي اعترضت الباحث إن وجدت .
7. تحديد بعض الدراسات السابقة لموضوع البحث أو التنبيه إلى أسبقية التعرض له إن لم توجد دراسات سابقة .
8. طرح إشكالية البحث
9. تحديد المناهج المعتمدة في البحث .
10. عرض خطة البحث .

الفرع الثاني : العرض

إن العرض العلمي المتميز هو الذي يقود الباحث إلى إعادة ترتيب أفكاره العلمية أثناء الكتابة النهائية للمقدمة بجودة عالية،كما يُمكنه من الخروج بنتائج علمية في الخاتمة، وفي هذا الفرع سوف نسلط الضوء على الزوايا التالية .

- أولا: مفهوم العرض في البحث العلمي
- ثانيا : مراحل العرض في البحث العلمي
- ثالثا: الخصائص المميزة للعرض في البحث العلمي
- رابعا: أنواع العروض البحثية

أولا: مفهوم علمي للعرض في البحث العلمي

[19] كأخطاء النحو والصرف .

[20] كطبق السلطة أو طبق الحساء في مقدمة الأكل .

إن تخيلنا أن الخطة التي وضعها الباحث صدر إشكاليته العلمية هي كالهيكل العظمي بالنسبة للجسد ، فإن العرض العلمي هي العضلات وباقي الأعضاء على إختلاف أنسجتها ومهامها العضوية ، فأي خلل في هذا التنسيق سيؤدي إلى إعاقة ما ، فكذلك نسقط ذات التصور على البحث العلمي ، فكلما زاد التنسيق بين الخطة والعرض كلما قلت مواطن الزلل فيه .

كما يجب أن نلمس في العرض العلمي مايلي :

- يجب طرح وحل كل المشكلات العلمية التي إنبثقت عن الإشكالية ، مع الإشارة إلى المشكلات التي مازالت تثير إشكالات.
- يجب إحترام تخصص الباحث،فمثلا من يعالج موضوعا في القانون الإقتصادي الدولي [21]،وهو مختص في الحقوق،بإمكانه أن يتناول المفاهيم الإقتصادية الخاصة ببحثه،ولكن هذا لا يعني أن يغلب الطابع الإقتصادي المحض على الطابع القانوني .
- يجب التعرض للسؤال المطروح في إشكالية البحث ، والأسئلة الفرعية إن طرحت كذلك .
- يجب إعتماد كل المناهج التي أشار إليها الباحث في المقدمة ، وإلا شكل ذلك عيب من العيوب المنهجية ، سواء ذكر الباحث إسم المنهج [22] في المقدمة ، ثم لم يعتمد عليه في العرض ، أو العكس عند إعتماد منهج معين في العرض دون الإشارة إليه في المقدمة .
- يجب لمس فكر الباحث في العرض ، حيث من السلبيات المحولة للأبحاث العلمية إلى أبحاث شكلية ، تلك التي يُكثر فيها الباحث من الإقتباسات لا لإثراء البحث ، بل للتدليل على عجزه الفكري عن التحليل ، الإستنباط ، الوصف و المقارنة ...لموضوع البحث .

ثانيا : مراحل العرض في البحث العلمي

من أهم مراحل العرض في البحث العلمي القانوني :

- 1 :مرحلة جمع المعلومات من المصادر والمراجع
- 2 : مرحلة كتابة مشروع البحث كمسودة
- 3 : مرحلة التدوين النهائي للعرض
- 4 : مرحلة القراءة النهائية للعرض قبل الطباعة

1 :مرحلة جمع المعلومات من المصادر والمراجع

وكذلك تعد مرحلة جمع المعلومات من أهم المراحل في البحث العلمي ، حيث لا ينطلق الباحث في عرض فكره العلمي من فراغ ، بل لا بد أن يؤسس بنائه العلمي على قواعد فكرية للغير [23]، فهذا التأسيس يعطي إنطباعا من الثقة لدى الغير من القراء ، كما

[21] مثلا بحث حول التنظيم القانوني للمناطق الإقتصادية الحرة ، بحث حول التنظيم القانوني لصندوق النقد الدولي ودوره في التنمية الإقتصادية الدولية .

[22] المنهج التحليلي ، المقارن ، التاريخي ، الوصفي .....إلأخ .

[23] تأسيس البناء العلمي على قواعد فكرية للغير لا يعني تناول الأخضر واليابس من أبحاث الغير ، بل يجب غربلة المادة العلمية ، وإلا أضحى البحث مجرد حشو شكلي .

يمدهم بشيء من الطمأنينة عند الإنتهال من بحثه ، هذا كله من جهة ، ومن جهة أخرى يساهم العلم المجموع من المصادر والمراجع والحوارات في تقوية الأدلة ، البراهين ، الملاحظات ، الإنطباعات ، التحليلات ، نتائج المقاربات والمقارنات وغيرها من الأفكار العلمية التي يرسخها الباحث في بحثه العلمي .

و من الملاحظات المهمة للباحث في هذه المرحلة :

- يجب على الباحث عند التجول في المكتبات العامة أو الخاصة أو المعارض الدولية أو الوطنية أن لا يكتفي بعنوان المصدر أو المرجع ليقر قراره بإقتناء المؤلف من عدمه ، بل عليه أن يحدث جولة خاطفة في الفهرس وإشكالية المقدمة .
- يجب على الباحث أن يتيقن ويتثبت من الأفكار العلمية الإلكترونية قبل الإقبال على الإنتهال منها .
- على الباحث أن يستعين بالمؤلفات التي لها علاقة بالمادة القانونية المتخصصة موضوع بحثه العلمي ، ومثال ذلك الباحث في موضوع له علاقة بالعلاقات الإقتصادية الدولية يمكنه الإستعانة بمؤلفات في المادة الإقتصادية المحضة بالإضافة إلى المادة القانونية [24] .

2 : مرحلة كتابة مشروع البحث كمسودة

إن مرحلة كتابة مشروع البحث كمسودة بعد إخيار عنوان البحث وطرح الإشكالية البحثية ورسم الخطة يكون على ثلاث مراحل : أولا يبدأ الباحث بكتابة العرض ، فإن إنتهى منه يضع الخاتمة الأنسب لحلول المشكلات البحثية التي تناولتها الإشكالية كمرحلة ثانية ، فمتى إنتهى من ذلك يكتب المقدمة بإتقان شديد

وبما أننا تناولنا على إنفراد وبتفصيل كل من المقدمة ، الإشكالية ، الخطة والخاتمة ، سوف لن نعيد الحديث عنها بإسهاب تفاديا للتكرار ، وسوف نركز على العرض في البحث العلمي .

يمكن أن نتخيل البحث العلمي في صورة جسد إنسان ، عندها تصبح خطة البحث هي العضام والعمود الفقري الذي يظل عاجزا عن أداء مهام إلا في وجود العظلات التي تشده وباقي الأعضاء التي تنظم كل وظائفه الجسدية ، فالعظلات هي البناء الشكلي للفقرات ، حيث لا توجد عظلات بلا عظام وحيث يوجد ذلك الإنسجام الحركي الكبير بينهم ، فكذلك يجب نقل هذه الصورة العملية إلى الخطة والعرض ، وفي كل الأحوال سوف أورد أهم الشروط الواجب توفرها في عرض البحث أثناء كتابته كمسودة :

- إختيار الأفعال المناسبة عندما يبدأ الباحث فقرته بجملة فعلية .

[24] فمثلا إن أنجز الباحث بحثا علميا في موضوع النظام القانوني للمناطق الإقتصادية الحرة العربية كدراسة مقارنة ، فإضافة إلى إستعانته بالمصادر والمراجع القانونية العربية في ميدان المناطق الحرة ، يمكنه بل من الأحسن الإستعانة بالمصادر والمراجع الإقتصادية البحتة في هذا المجال لفهم الفلسفة الإقتصادية لهذه المناطق قبل إستيعاب الفلسفة القانونية لها .

- إختيار المصطلح الأنسب كإسم عندما يبدأ الباحث فقرته بجملة إسمية ، حيث هذا المصطلح يشكل بيت القصيد للفقرة ، والملاحظة التي نبديها في هذا الشأن هو أن الباحثين المنجزين لأبحاث بلغة غير العربية يستهلون فقراتهم بجملة إسمية ؛ على خلاف الأبحاث المنجزة باللغة العربية ، فأصبح الأمر شبيه بالعرف الأكاديمي ، وفي غياب تبرير المفارقة بين المسارين ، لا يجب على المشرفين على الأبحاث العلمية أو المناقشين لها أو المحكمين لها أن يبدو نقدهم لبداية كتابة الفقرة سواء وردت بصورة فعلية أو إسمية ، بل ما ينتقد حقيقة هو مدى صلاحية هذه البداية للفقرة كلها وليس طبيعة جملة البداية إسميةً أو فعلية .
- ترتيب الفقرات التي يستغرقها عنوان كل جزء من أجزاء البحث[25] بشكل إنسيابي من الكل إلى الجزء كقاعدة عامة ؛ ولكن الإستثناء وارد[26] إذا كان ذلك يؤدي الغرض العلمي أكثر من القاعدة العامة .
- أن نلمس في الفقرات روح الباحث من خلال الأفكار الجديدة التي توصل إليها بأسلوب علمي .
- أن نلمس في الفقرات ثورة بحثية ، أتونها الإستفسار والتفسير ، الإستفهام والنقد ، التحليل والتركيب ، المقارنة والتقييم .
- أن نلمس في الفقرات الحلول العلمية للمشكلات البحثية التي تُشكل في إتحادها إشكالية البحث .
- أن الفقرات الموجودة تحت نفس العنوان تتناول ذات الفكرة ، وأن تعددها ليس إلا من باب الحاجة لتحليلها من زوايا مختلفة ، وبإعتماد مناهج البحث العلمي المختلفة.
- إنسيابية الفقرات مطلوبة في البحث العلمي ، أي أن كل فقرة تنتهي سوف تمهد للفقرة التي تأتي بعدها ؛ وهذا التمهيد نلمحه من الناحيتين : الشكلية والموضوعية .
- إن الفقرات المتعددة الواردة تحت نفس العنوان يجب أن تكون موضوعيا في صورة حلقات مترابطة بإحكام لإيصال معرفة ما من الباحث إلى القارئ ، فأي فقرة لا تساهم في هذا الترابط المحكم أو تظهر منعزلة ، سوف تساهم في خلق خلل في التوازن الموضوعي الذي يُنتقد عليه الباحث من طرف المحكم أو أعضاء لجنة المناقشة أو مختلف المجالس العلمية ، كما سيشتت إنتباه القارئ .

3 : مرحلة التدوين النهائي للعرض

إن مرحلة التدوين النهائي للعرض ليست فقط عملية تحويل كتابة مشروع البحث كمسودة إلى البحث في صورته النهائية ، وإلا تمكن من هذه العملية أي عون متخصص في الرقن ، ولكن العملية رغم بساطتها إلا أنها دقيقة ، مما يستوجب من الباحث أن يقوم بها بنفسه للأسباب التالية :

- تصويب الأخطاء اللغوية
- تصويب الأخطاء الشكلية

[25] نقصد بعنوان كل جزء من أجزاء البحث : القسم ، الباب ، الفصل ، المبحث ، المطلب ، الفرع .

[26] أي التسلسل في الفقرات من الجزء إلى الكل .

- تصويب التعبير عن بعض الأفكار العلمية
- تصويب الأخطاء المتصلة بالهامش

4: مرحلة القراءة النهائية للعرض قبل الطباعة

في حين مرحلة القراءة النهائية للعرض قبل الطباعة شبيهة بلمسة الفنان الختامية لعمله الفني ، حيث يعيد الباحث قراءة بحثه بتأن وكأنه للغير ، وكأن دوره من خلال هذه القراءة العلمية هو تقييم ذاتي ، فإن تمكن حقيقة من تقمص دور الأستاذ المشرف أو الأستاذ المناقش لإكتشف بعض المطبات التي تحتاج إلى تصويب .

وكذلك تعد هذه المرحلة أساسية قبل الطباعة النهائية التي قد تكون مكلفة ماديا للباحث [27]، فالتيقن النهائي من الجاهزية التامة للطباعة أحسن من إكتشاف الباحث ما لا يروق فكره ، وقد يضطر إلى إعادة الطباعة .

ثالثا : الخصائص المميزة للعرض بالبحث العلمي

إن البحث المتميز الذي يساهم في إحداث حركية في الفكر ، كما يساهم في تغيير الواقع الفكري والعملي للمجتمع له خصائص تميزه عن الأبحاث الشكلية ، وهذا ما سوف نتعرف عليه من خلال :

- I : الخصائص الشكلية المميزة للعرض بالبحث العلمي
- II : الخصائص الموضوعية المميزة للعرض بالبحث العلمي

I : الخصائص الشكلية المميزة للعرض بالبحث العلمي

كما للموضوع أهمية كبرى في عرض البحث العلمي ، فإن الشكل إن لم يحضى بإهتمام الباحث سيذهب بقيمة هذا العرض ، ولذلك سوف نسلط الضوء على أهم الخصائص الشكلية المميزة للعرض بالبحث العلمي والمتمثلة في :

- 1-اللغة السليمة
- 2-الفقرات المتوسطة
- 3-حسن إستخدام علامات الترقيم و الضبط اللغوي
- 4-حسن التوازن الشكلي بين أجزاء العرض فصول ، مباحث
- 5-توحيد منهجية الإسناد

[27] فمثلا أطروحة دكتوراه قد يطبع صاحبها ما لا يقل عن عشر نسخ ، نسخة تسلم للمجلس العلمي للموافقة النهائية على المناقشة ، نسخة تسلم إلى إدارة قسم ما بعد التدرج أو قسم الدكتوراه ، نسخة تسلم إلى مكتبة المعهد أو الكلية حيث يُستفاد من علمها الطلبة الباحثين من خلال الإقتباس من فكر مؤلفها ، نسخة تسلم إلى المشرف المقرر في لجنة المناقشة ، نسخة تسلم إلى رئيس لجنة المناقشة ، نسخة تسلم إلى كل عضو من الأعضاء المناقشين للأطروحة والذي عددهم في حدود الأربعة .

1-اللغة السليمة

تعد اللغة السند المادي الذي يحمل الفكر العلمي للباحث ليوصله إلى الغير من الباحثين أو عامة القراء ، وعلى ذلك الأساس يجب أن تكون درجة قوة اللغة من قوة البحث .

وفي الواقع البحثي نلاحظ ثلاث أنواع من تطابق قوة اللغة مع قيمة البحث :

- بحث علمي جيد وقيم ولكن اللغة التي تنقل معاني ومصطلحات هذا البحث ركيكة أو ضعيفة البناء أو بها جملة من الأخطاء اللغوية ، فتؤدي هذه الركاكة إلى الإنقاص من جودة وقيمة البحث العلمي .
- بحث علمي متوسط أو ضعيف الجودة من حيث التخصص ، وبالمقابل نجد أن اللغة التي تنقل معاني ومصطلحات هذا البحث ممتازة وقوية التركيب ، ولكن بالرغم من ذلك قوتها لن تستطيع جبر ضعف البحث العلمي ، وحتى إن لم يكتشف ذلك عامة القراء ، فإن القراء من الباحثين المتخصصين يسهل عليهم إكتشاف ذلك .
- بحث علمي جيد وقيم من ناحية التخصص وبالمقابل كذلك نجد أن اللغة التي تنقل معاني ومصطلحات هذا البحث ممتازة وقوية التركيب. فهذا التوافق يؤدي بالنهاية إلى الحفاظ على جودة البحث العلمي ، وقد يمتد ذلك إلى إمتاع القارئ .

2-الفقرات المتوسطة

في ظل عصر السرعة لنقل وتناقل المعلومة ، وفي ظل تنوع الوسائط الإلكترونية لهذا النقل تحورت الطبيعة الفكرية للقراء ، حيث أصبحت أقل صبرا وجلدا في طلب العلم ، وأصبحت كذلك تحبذ الإختصار ، ولذلك ومن باب التأقلم العلمي مع القارئ ، على الباحث أن لا يحشوا بحثه لأغراض شكلية ، بل يجب عليه أن يعتمد على الإيجاز متى دعى البحث إلى وذلك ، ويعتمد على الإطناب [28] كذلك متى رأى فيه ضرورة .

3-حسن إستخدام علامات الترقيم و الضبط اللغوي :

نتصادف في بعض الأحيان مع الأبحاث العلمية القيمة من حيث المادة العلمية ، ومن حيث اللغة كذلك ، ولكن سوء إستعمال علامات الترقيم والضبط اللغوي للبحث العلمي أضر بجودة البحث ضررا بليغا ، و لا يمكن جبر ذلك الضرر إلا بإعادة

[28] «**الإيجاز** هو التعبير عن الأفكار الواسعة و المعاني الكثيرة بأقل عدد من الألفاظ. وهو نوعان : أ – الإيجاز بالحذف : ويكون بحذف كلمة أو جملة أو أكثر مع تمام المعنى أي لا يختل المعنى. ب – الإيجاز بالقصر : ويكون بتضمين العبارات القصيرة معاني كثيرة من غير حذف. وسر جمال الإيجاز هو إثارة العقل وتحريك الذهن ، وإمتاع النفس. أما **الإطناب** فهو أداء المعنى بأكثر من عبارة سواء أكانت الزيادة كلمة أم جملة بشرط أن تكون لها فائدة كالرغبة في الحديث مع المحبوب أو التعليل ، أو الاحتراس ، أو الدعاء – أو التذييل – أو الترادف – أو ذكر الخاص بعد العام – أو التفصيل بعد الإجمال. فإذا خلت الزيادة من الفائدة فلا يسمى الكلام معها إطنابا ، بل تطويلاً أو حشواً لا داعي له ، وهو مذموم» . تم تحميل هذا الشرح : 2019/02/26 على الساعة 20 سا من الموقع

http://www.khayma.com/medhatfoda/balagha . د ن

القراءة و ضبط الترقيم من جديد . ولتجنب الوقوع في الخطأ حين الضبط ، سوف نسلط الضوء على أهم هذه العلامات الضبطية للكتابة ، وخصوصا الكتابة الإلكترونية [29] التي أظحت أكثر إكتساحا في عصر السرعة من الكتابة اليدوية .

وعلامات الضبط هذه ما هي إلا رموز إصطلاحية متفق عليها بين علماء اللغة لتسهيل قراءة وفهم البحوث العلمية مهما كان تخصصها ، ومنها البحوث القانونية ، ولذلك سوف نسلط الضوء على أهمها والمتمثلة فيما يلي :

- الفاصلة ،
- النقطة .
- الفاصلة المنقوطة ؛
- النقطتان الرأسيتان :
- الاستفهام ؟
- التعجب !
- النقط الثلاث ...
- علامتا الاقتباس " "
- القوسان المدوران ( )
- القوسان المربعان [ ]
- المطة –

4-حسن التوازن الشكلي بين أجزاء العرض

في الواقع حسن التوازن الشكلي بين أجزاء العرض يزيد البحث رونقا بعد الإبداع الفكري ، ونقصد به تحكم الباحث في التناسق الشكلي العددي لأبواب البحث وأقسامه وفصوله ، فمثلا إن كان البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه من قسمين ، وكانت عدد صفحات القسم الأول 325 مقابل عدد صفحات القسم الثاني 160 فهذا خلل شكلي ينم عن عدم تمكن الباحث من خلق التوازن في طرح أفكاره العلمية ، و قد يمتد الخلل داخل القسم الأول مثلا ، لو وجدنا أنه مشكل من بابين ، حيث الباب الأول مكون من 102 صفحة والباب الثاني من 223 صفحة .

ولا يمكن تفسير هذا الفارق بالخلل الشكلي عندما يكون بسيطا ، حيث يستحيل التحكم المطلق في المادة العلمية إلا بحذف بعض الأفكار على حساب إحداث مساوات في عدد الصفحات ، وهذا الأمر الشكلي بطبيعة الحال سوف ينعكس سلبا على المحتوى .

5-توحيد منهجية الإسناد

[29] علما أنه هناك برامج تطبيقية لمستعملي الكمبيوتر في طور التطوير ، أين يمكن للكمبيوتر تحويل صوت الباحث المتكلم إلى كتابة مباشرة .

إن المقصود بتوحيد منهجية الإسناد هو الحفاظ على ذات الطريقة المتبعة في التهميش من أول إسناد إلى آخر إسناد ، بمعنى إسناد الكتب بنفس الطريقة ، وإسناد المجلات بنمط آخر ولكنه ذاته لكل المجلات ، وإسناد الأطروحات والرسائل الخاصة بالتوصيف العلمي أو بمنح الألقاب العلمية بطريقة مغايرة للكتب والمجلات ولكنها تبقى ذاتها للأطروحات والرسائل من أول البحث إلى آخره ، وذات الأمر يحدث عند إسناد المصادر والمراجع الإلكترونية أو الحوارات والمقابلات على إختلافها أو المداخلات العلمية .

وضرورة التوحيد هنا جائت من منطلق وجود العديد من الطرق الأكاديمية العلمية في إسناد المصادر والمراجع في هامش الأبحاث العلمية ، وفي بعض الأحيان يكتفي الباحث بالإسناد مع إهمال توحيده ، وهذا كذلك خلل شكلي يعاب فيه على الباحث ، وقد ينتقد عليه أثناء عرض بحثه للحصول على تقارير المناقشة [30]أو على مستوى مختلف مجالس المناقشة لنيل التوصيف العلمي أو اللقب العلمي [31] .

II : الخصائص الموضوعية المميزة للعرض بالبحث العلمي

1. التواصل المتناسق للفقرات
2. الأمانة العلمية
3. تجنب التكرار الممل
4. تسلسل الطرح الفكري من الكل إلى الجزء
5. المصطلحات العلمية المتخصصة

1-التواصل المتناسق للفقرات .

يجب أن ينسج الباحث ذلك التواصل المتناسق بداية بين مختلف عناصر الخطة ، حتى يحس القارئ بوجود سلاسة علمية عند الإنتقال من فصل إلى فصل ، من مبحث إلى مبحث ، من مطلب إلى آخر ، من فرع إلى آخر ، وهذا التناسق يبعث في القارئ الإرتياح ، كما يساعده على الاستيعاب الجيد للمادة العلمية التي يحتويها العرض .

[30] تقارير المناقشة هي تقارير تسلم من أعضاء المناقشة (العضو المشرف المقرر ، رئيس لجنة المناقشة ،

[31] أما التوصيف العلمي فهو عندما ينال الباحث توصيفا علميا كتتويج له بعد مناقشة بحثه ، حيث يعلن رئيس لجنة المناقشة في نهاية المناقشة وبعد المداولات : " في سنة ... وفي اليوم ... من شهر ...قد تمت المناقشة الحضورية لرسالة الماجستير في الحقوق في تخصص..... الموسومة بعنوان .....للطالب ..... وبعد المناقشة العلنية و المداولات السرية قررت لجنة المناقشة منح الطالب الماجستير بدرجة مشرف أو مشرف جدا أو قريب من الجيد .كما قد يكون قرارا اللجنة عكس ذلك بإرجاء المناقشة .

أما الدرجة العلمية فهي عندما ينال الباحث درجة علمية كتتويج له بعد مناقشة بحثه ، حيث يعلن رئيس لجنة المناقشة في نهاية المناقشة وبعد المداولات : " في سنة ... وفي اليوم ... من شهر ...قد تمت المناقشة الحضورية لأطروحة الدكتوراه في الحقوق في تخصص..... الموسومة بعنوان .....للطالب ..... وبعد المناقشة العلنية و المداولات السرية قررت لجنة المناقشة منح الباحث أو طالب الدكتوراه لقب دكتور بدرجة مشرف أو مشرف جدا .

وفي المرتبة الثانية يأتي التنسيق بين الفقرات المنضوية تحت نفس العنوان [32] ، فالفقرة كهيكل شكلي تحمل في موضوعها فكرة ما ، فإذا ما إنتقل الباحث إلى كتابة فقرة جديدة تحتها يعني أنه يؤسس فكرة جديدة لنفس العنوان ، ومهما كان عدد الفقرات المنضوية تحت نفس العنوان ، ففي النهاية لكل فقرة فكرة ما دون أن تخرج عن الفكرة العامة للعنوان المندرجة تحته ، وكل فقرة تمهد للفقرة التي تأتي بعدها ، هذا من الناحية الموضوعية ، أما من الناحية الشكلية فيجب أن يحرص الباحث أن يُلَحم هذه الفقرات بالكلمات التي تؤدي فن هذا التلحيم من مثل : وبالتالي.... ، ولكن..... ، وهذا يعد....، ومن الأمثلة ....، ويكتمل المعنى ....، أما الإستثناء .... ، ويندرج هذا تحت ....، ويمكن ....، ومن ثم .....حتى يحس القارئ نفسه متحركا على درجات سلم فكري ، ينزل من درجة لأخرى بسلاسة متقنة .

2-الأمانة العلمية

تعد السرقات العلمية أعظم وقعا من السرقات المادية لسهولتها من جهة و لنتائجها الوخيمة على العلم من جهة أخرى ، أما السرقة المادية مهما كانت ملابساتها وظروفها، ففي الغالب لا تقع إلا بإستخدام الوسائل المادية والجهد العضلي ، وقد تقع السرقات المادية على ودائع الغير المأمون عليها أو على أملاك الغير ، في حين السرقات العلمية بسيطة ، لوقوعها في المكان الذي يجري فيه الباحث بحثه دون عناء التنقل أو إستعمال أي جهد ، بل حتى الشعور بالخوف قد لا يعتري السارق لفكر الغير ، وهذا الفكر في الواقع أمانة فكرية مودعة من الباحث الأصلي لدى كل القراء المطلعون على بحثه الفكري ، فمتى إنتهل منها هؤلاء ونسبوها لأنفسهم تحولوا من باحثين إلى لصوص .

وإن السرقة العلمية سواء كانت من خلال الإقتباس الحرفي المباشر أو الإقتباس غير المباشر لفكر الغير فهي محرمة دوليا وداخليا من خلال مختلف القوانين والتنظيمات المنضوية تحت عنوان حماية الملكية الفكرية ، مهما كان التخصص الفكري ، ولذلك دأبت مختلف المجالس العلمية للكليات والمعاهد والجامعات ، نهيك عن كل المراكز البحثية على محاربة هذه الظاهرة الخطيرة على العلم من خلال الوقاية منها إبتداءا في مختلف المنابر العلمية ، ثم ردعاً من خلال إحالة السارق الفكري أو الأدبي على اللجنة التأديبية التي لا تدخر جهدا في سحب الشهادة العلمية التي حصل عليها من خلال نتاج علمي مغشوش سواء وقعت السرقة في البحث الرئيسي[33] أو البحث الثانوي [34]المشروط للتتويج العلمي بصفة علمية أو بلقب علمي .

---

[32] ونقصد بالعناوين هنا : عنوان القسم ، عنوان الباب ، عنوان الفصل ، عنوان المبحث ، عنوان المطلب ، عنوان الفرع .....إلأخ

[33] قد تكون السرقات العلمية في البحث الرئيسي لتوصيف بشهادة مثل مذكرة ليسانس ، مذكرة ماستر ، رسالة ماجستير ، أو للحصول على لقب علمي مثل لقب مهندس دولة أو لقب دكتور .

[34] كما قد تكون السرقات العلمية في البحث الثانوي المشروط للتوصيف بشهادة علمية أو للتتويج بلقب علمي ، ومن ذلك المقالات العلمية .

هذه العقوبة الرئيسية إضافة إلى عقوبات أخرى كالفصل من التدريس أو من عضوية بعض الأشخاص المعنوية العامة .مع إحتفاظ كافة الهيئات المتضررة ، ومنها الجامعات في رفع دعوى قضائية ضد المتسبب في الضرر المعنوي [35] . وللنيابة العامة كذلك الحق الكامل في تحريك الدعوى العمومية ضد هؤلاء حتى وإن أبت الهيئات المتضررة من رفع هكذا دعاوى .

فحماية الملكية الفكرية ليست فقط حماية للنتاج الأدبي والفكري للغير سواء من الناحية المعنوية أو المادية ، بل هي صمام أمان لضمان سيرورة التطور الفكري والعلمي المواكب للتطورات المجتمعية . ولذلك على الباحث أن يتحلى بالصفات و الأخلاق العلمية عند تعامله مع النتاج الفكري للغير .

3-تجنب التكرار الممل

يجب على الباحث العلمي أن يتجنب التكرار الممل أثناء طرح أفكاره العلمية في عرض البحث ، حيث قد يقع فيه بشكل غير إرادي حين الإطناب من الإنشاء في مادة علمية لا تتطلب ذلك ، كما قد يحدثه بشكل إرادي عند إقدامه على الحشو المفرط للمادة العلمية لغاية التوسعة الشكلية لا غير ، أو لإفتقاده للفكر العلمي في موضوع البحث فيكثر من الإقتباسات بكل أنواعها ، لدرجة قد لا تعدوا مساهمته العلمية في البحث نسبة عشرة من المئة أو أقل من ذلك بكثير ، ونلمح هذا التخبط في العرض أحيانا من خلال تكرار أفكار الغير دون مناسبة لائقة بذلك التكرار.

4-تسلسل الطرح الفكري من الكل إلى الجزء

وكذلك يعد تسلسل الطرح الفكري من الكل إلى الجزء أحد المتطلبات الهامة في جودة الأبحاث العلمية عامة وفي الأبحاث القانونية خاصة ، وهذا التسلسل مطلوب في على مستويين :

أ)على مستوى الخطة المنهجية للبحث العلمي ، حيث يظهر ذلك جليا من خلال تدرج البناء الشكلي لها : القسم ثم الباب ثم الفصل ثم المبحث ثم المطلب ثم الفرع . ولكن هذا التدرج الشكلي يجب أن يكون متبوعا بالتدرج الفكري في هذه العناوين ، فمثلا :

ب)على مستوى الفقرات ، حيث مهما كان عدد الفقرات التي تنضوي تحت مختلف عناوين الخطة [36] يجب أن تظهر للقارئ في تسلسل علمي من الكل إلى الجزء ، وكل فقرة علمية تمهد للفقرة التي تأتي بعدها .

وكنموذج عن خطة مداخلة موسومة بالعنوان :

---

[35] إن الكثير من الجامعات تكتفي بالعقوبات المسلطة داخل إطار الجامعة أو الوزارة الوصية دون أن ترفع دعوى قضائية ضد المتسبب في الضرر المعنوي إلى القضاء المختص ، وفي الحقيقة مثل هذه التصرفات عند البعض هي نوع من التواطئ غير المباشر الذي لا يساهم في قطع دابر هذا المرض الخبيث ، وفي كل الأحول تحتفظ النيابة العامة بحقها الكامل في تحريك الدعوى العمومية ضد هؤلاء ليمتثلوا أمام القضاء .

[36] ونقصد بعناوين خطة المنهجية : عنوان القسم ، الباب ، الفصل ، المبحث ، المطلب ، الفرع ، .....إلأخ

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بين فلسفة التفكير و تأصيل الفكر

- مقدمة
- المطلب الأول : الإطار العام للإتفاقية
- المطلب الثاني : عيوب الإتفاقية
- المطلب الثالث : آليات تطبيق الإتفاقية
- خاتمة

فغير منطقي لو جاء التسلسل الفكري مثلا هكذا :

- مقدمة
- المطلب الأول : عيوب الإتفاقية
- المطلب الثاني : الإطار العام للإتفاقية
- المطلب الثالث : آليات تطبيق الإتفاقية
- خاتمة

وكذلك نفتقد هذا التسلسل المنطقي في الخطة التالية

- مقدمة
- المطلب الأول : عيوب الإتفاقية
- المطلب الثاني : آليات تطبيق الإتفاقية
- المطلب الثالث : الإطار العام للإتفاقية
- خاتمة

5-المصطلحات العلمية المتخصصة

من المفترض أن يكون الباحث متخصصا في علم من العلوم ، وحيث لكل علم مصطلحاته العلمية الأكاديمة المتعارف عليها ، فعلى الباحث أن يتقيد بإستعمال هذه الأخيرة ، وفي علم الحقوق بالذات هناك مصطلحات اكاديمية خاصة ، إن تم تبديلها بأخرى إختل المعنى ، فمثلا الفرد ليس هو الشخص ، فالشخص ملم بكل الأشخاص الطبيعية والمعنوية ، والأشخاص المعنوية في حد ذاتها ملمة بالأشخاص الدولية والوطنية ، كما تلم الأشخاص المعنوية الخاصة والعامة . وكمثال آخر يقول باحث القانون : نصت المادة ونص المشرع بدل تحدثت المادة وتحدث المشرع ، وسد الثغرات القانونية بدل ملأ الهفوات القانونية ، ولم يمتثل أمام القضاء بدل لم يذهب إلى القضاء ، ورفع شكوى أو دعوى قضائية بدل قدم شكوى ، ورفضت الدعوى القضائية موضوعا لعدم

التأسيس وليس لم يقبل القاضي موضوع الدعوى . وبالمختصر المفيد يعد التقيد بالمصطلحات العلمية في مختلف الأبحاث التي ينجزها الباحث من مطلبات جودة هذه الأخيرة .

الفرع الثالث : خاتمة البحث

إن كان البحث العلمي الأكاديمي مشكل من ثلاث مفاصل أساسة ، آخرها الخاتمة ، فإن لها أهمية بالغة للبحث ذاته وللأبحاث اللاحقة ، وسوف ندرسها في منهجية البحث من خلال التركيز على ما يلي :

- أولا : تعريف خاتمة البحث .
- ثانيا : أنواع الخاتمة في الأبحاث العلمية .
- ثالثا : المواصفات العلمية للخاتمة في البحث .

أولا : تعريف خاتمة البحث

تعتبر خاتمة البحث نقطة النهاية في البحث العلمي ، حيث يختصر الباحث ما توصل إليه من نتائج وحلول للمشكلات العلمية لإشكالية بحثه بلغة علمية راقية ، قد يدعمها بتوصيات تفيد القارئ.

ثانيا : أنواع خاتمة البحث

من حيث الشكل تتناسب الخاتمة تناسبا طرديا مع حجم البحث ، على أساس أنها خلاصة للعرض ولحلول المشكلات البحثية المطروحة في إشكالية المقدمة ، أما من حيث المضمون فهو ذاته مضمون العرض ولكن بصورة جد مصغرة مع التركيز على حل المشكلات البحثية المطروحة في إطار إشكالية البحث ، والإختلاف المميز الذي نلاحظه في بعض أنواع الخاتمة عندما نجدها لا تغلق البحث بل تتركه مفتوحا للغير لإكماله ، ولذلك سوف نسلط الضوء على :

- Iالخاتمة المغلوقة
- IIالخاتمة المفتوحة
- III مثال تطبيقي عن تحويل الخاتمة المغلوقة إلى خاتمة مفتوحة .

I-الخاتمة المغلوقة

في الغالب تأتي الخاتمة في مختلف الأبحاث العلمية مغلوقة ، ونعني بهذا الإصطلاح أن الباحث يكتفي بتقديم خلاصة عرض البحث والتنويه بأهميته بالإضافة إلى الإجابة النموذجية على الأسئلة التي طرحت في مقدمة البحث وتقديم الحلول للمشكلات البحثية التي تتشكل منها إشكالية البحث ، كما يمكن له أن يزيد على ذلك بتقديم التوصيات ، وكل ذلك دون أن يفتح للغير من

الباحثين لأبحاث لاحقة هامشا من التواصل العلمي ، على أساس أن ما توصل إليه مازال يعتريه الكثير من الإستفهامات العلمية ومن الإشكالات التي تحتاج إلى بسطة جديدة في الفكر العلمي للغير ، ويظهر ذلك جليا عندما يبادر الباحث في نهاية البحث بطرح سؤال جديد أو إشكال جديد لا وجود له في المقدمة أوالعرض ، وكأني به يمد طرف حبل البحث للغير ليواصل البحث بعده ، وهذا النوع من الأبحاث يضفي أحيانا شيئا من التواضع والوقار على الباحث ذاته مصدرها أن العلم بحر لا روافد له وجاهل من يضن أنه قد تمكن منه بالكلية في أي تخصص علمي كان ، حتى أنه العلم كلما تقدم كلما أدحض الكثير من القوانين والنظريات العلمية التي كان يؤمن بها لدرجة تحويلها إلى مسلمات وبديهيات .

II-الخاتمة المفتوحة

وعلى عكس الخاتمة المغلوقة التي سبق وأشرنا إليها ، فإن الخاتمة المفتوحة لا يكتفي من خلالها الباحث بتقديم ثمرة البحث ملخصة [37] ، بل يُظهر للقارئ أن بحثه العلمي رافد بسيط من روافد كثيرة لم يصل إليها ، وأن باحثين غيره قد يسلكون ما أظهره لهم من مسارات علمية لحل المشكلات العلمية العالقة أو التي لم يتسنى له بحثها لعرض حلولها أو لكونها أمورا مستحدثة ظهرت بعدما إنتهى الباحث من إعداد بحثه فأراد التنبيه لها . و في كل الاحوال فإن الخاتمة المفتوحة لها أهمية أكبر من المغلوقة في الأبحاث العلمية.

III : مثال تطبيقي عن تحويل خاتمة مغلوقة إلى خاتمة مفتوحة .

إن المثال الذي نستشهد به هو خاتمة مداخلة موسومة بالعنوان : "إشكالية التبعية القانونية بين التنمية وحماية البيئة في التشريع الجزائري " تدخلت من خلالها في ملتقى علمي حول التنمية المستدامة وحماية البيئة أقامته كلية الحقوق والعلوم السياسية لجامعة مستغانم .

" الخلاصة التي نختم بها هذه المداخلة هي أن التنمية حق أساسي، و ضروري أن تكون هذه التنمية مستدامة ، و لكن ما هو إلزامي هو أن تحدث هذه التنمية وفق تشريعات و تنظيمات موضوعية و إجرائية تراعى فيها الخصوصيات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع الواحد ولكل إقليم متميز اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا في ذات المجتمع الواحد . حينها فقط نكون قد حققنا التنمية المستدامة بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحمينا البيئة كذلك . وبمفهوم دقيق يجب أن تصدر كل تشريعاتنا وتنظيماتنا في إطار حماية البيئة وليس العكس ".

هذه الخاتمة مغلوقه ، و يمكن تحويلها إلى خاتمة مفتوحة

" الخلاصة التي نختم بها هذه المداخلة هي أن التنمية حق أساسي، و ضروري أن تكون هذه التنمية مستدامة ، و لكن ما هو إلزامي هو أن تحدث هذه التنمية وفق تشريعات و تنظيمات موضوعية و إجرائية تراعى فيها الخصوصيات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع الواحد ولكل إقليم متميز اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا في ذات المجتمع الواحد . حينها فقط

[37] وتظهر هذه الثمرة خصوصا عند تقديم حلول مختلف المشكلات البحثية المكونة للإشكالي البحثية بصورة موضوعية جد مبسطة.

نكون قد حققنا التنمية المستدامة بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحمينا البيئة كذلك. وبمفهوم دقيق يجب أن تصدر كل تشريعاتنا وتنظيماتنا في إطار حماية البيئة وليس العكس . فهل لم تتوفر بعد الإرادة السياسية التي تحقق لنا لامركزية القرارات التنموية المكرسة للتنمية المستدامة في إطار حماية البيئة ؟

رابعا : المواصفات العلمية للخاتمة في البحث

إن أهم المواصفات العلمية للخاتمة في البحث تتمثل فيما يلي:

- من المستحسن أن نبتدِأ كتابة الخاتمة بالكلمات الدالة على ذلك مثل : وفي الختام ، وفي نهاية البحث ، وفي الأخير ، ونختتم بحثنا هذا ....الأخ .
- تعتبر الخاتمة خلاصة الخلاصة للبحث الطويل الذي أجراه الباحث من خلال العرض.
- تعتبر الخاتمة الإجابة النموذجية على الأسئلة التي طرحت في مقدمة البحث العلمي.
- تعتبر الخاتمة كدليل مختصر جدا لحلول المشكلات البحثية التي تتشكل منها إشكالية البحث .
- يمكن للباحث أن يردف تنويها بأهمية البحث في الخاتمة زيادة على التنويه في المقدمة .
- من خلال ما سبق ذكره نستخلص أن حجمها صغير جدا بالمقارنة مع البحث ، وهذا الحجم رغم صغره إلا أنه يتناسب طرديا مع طبيعة وحجم البحث . فخاتمة أطروحة الدكتوراه أكبر من خاتمة رسالة ماجستير أو مذكرة ماستر ، وخاتمة مذكرة الماستر أكبر من خاتمة بحث عادي للأعمال الموجهة بالجامعة وهكذا يستمر التناسب الطردي إلى المداخلات الدولية أو الوطنية أو الأيام الدراسية
- يجب ان يحس القارئ عند قراءته لخاتمة البحث العلمي بذلك التسلسل المنطقي للمعلومات وذلك الانسجام التام بين أجزاء البحث من المقدمة والعرض وآخر جزء فيه .
- يجب أن تكون الصياغة اللغوية للخاتمة بأسلوب متميز مثل المقدمة ، أي اللغة الراقية البسيطة .
- تزويد القارئ بعدد من التوصيات التي توصل إليها الباحث، علما أنها ليست إلزامية إلا في بعض أنواع البحث مثل المداخلات العلمية التي تلقى على الجمهور في الأيام الدراسية والملتقيات الوطنية والدولية وغيرها من المحافل